

عَدُوٌّ

فَهْمِي أَبُو غَلْبِيسَ

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة /محبت الرزاق باشا السنهوري
القاهرة

وثائق من التاريخ

آخر ما كتب الامام الشهيد قبيل اغتياله

قضية

بين يدي الرأي العام
المصري والعربي والاسلامي والضمير العالمي

حقوق الطبع والنشر محفوظة

**١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م
الطبعة الاولى**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



لا تأخذوا بيادىء الرأى ومبهم القول ولا تجاروا
العرف الخاطىء ، والاصطلاح الجائر ، ولكن فكروا
وحددوا ، فان التفكير السليم ، والتحديد الدقيق
يرفع بين الناس الخلاف ويقرب على الاقل بين وجهات
النظر .

حسن البنا

المؤتمر الشعبى ٤ / ١٠ / ١٩٤٥

مقدمة

سعدت بصحبة استاذى الأستاذ البنا فى مكة موسم حج ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م وتوثقت الصلة بينى وبين أحد النجديين المتحركين المتصلين .. نصحنى الله الا أعود لمصر هذا العام .. الاعتقالات والسجون والمنافى والمحاكمات والمشائى والاغتيالات فى انتظاركم !! وعهد الله اننى أجوب معك نجد والحجاز داعين الى درب الاخوان المسلمين .. تبسم الاستاذ البنا عندما سمع بذلك .. « الا تعلم أن الحكومة السعودية لم تسمح لى بالحج هذا العام الا بعد أن تعهدت بعدم الخطابة والكلام فى السياسة » قلت بلى .. « فكيف تسمح بالدعاية للاخوان ؟؟ أما الذى سنلقاه فى مصر فكم يؤرقنى مجرد التفكير فيه ما دام على رأس الحكومة صاحب العقل (المصفح) كان الله فى عون الاخوان فى مصر . عاد فضيلته فى آخر نوفمبر ١٩٤٨ وكنت فى استقباله مع الحاج عبده قاسم السكرتير العام للجماعة وصحبته الى المركز العام حيث هذا النفوس وحذر من خطورة الاصطدام وبادر بمقابلة وكيل الداخلية (عبد الرحمن عمار) ليوضح له وجه الحق فيما ظن بالاخوان .. وحاول أن يقابل النقراشى فلم تتم المقابلة .. وسط كل من يعرف أن له صلة بالحكومة ومفكرة الاخوان سنة ١٣٦٨ التى وجدت فى جيبه عشية اغتياله توقفنا على المحور الذى دارت حوله تحركاته .. ارسلتى بصحبة الشيخ أحمد شريت الى نائب دائرتنا الانتخابية (الاستاذ حامد جودة (١)

(١) سبق أن وسطته فى سنة ١٩٤١ وافلحت بساطته فاطلق سراح الاستاذ البنا من المعتقل كما بينا ذلك فى الاعتصام .

رئيس مجلس النواب والمشرف على جريدة السعدين (الأساس)
اعتذرنا عن المهمة اذ كنت هاجمته في آخر عدد ظهر من الجريدة
اليومية في ١٩٤٨/١٢/٢ فقال (قالوا معذرة الى ربكم ولعلمهم
يرجعون) أحسن الرجل استقبالنا وهش لنا ورحب .. وعندما
فاتحناه بمهمتنا اعتذر وصمم على ذلك .. رجعنا نقص قصتنا مع
نائبنا .. فقال « ان قرار الحل في الطريق .. وكيل الداخلية
يعد مذكرة بمبررات الحل فصبر جميل والله المستعان » .

في ١٩٤٨/١٢/٨ صدر الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨
بحل « جمعية الاخوان المسلمين » فوراً .. نشرته الصحف ومعه
مذكرة وكيل الداخلية معدداً تهماً نسبها للاخوان وطبع الأمر والمذكرة
بالمطبعة الأميرية وزعها على التجار والموظفين والطلبة والعمال
ونشر في عدد خاص بالوقائع المصرية العدد ١٦٨ لسنة ١٢٠
واذيع بالراديو (وضم أخيراً الى تحقيق مقتل النقراشي) وفي
الحال عطلت الحريات وتم الاستيلاء على المركز العام وقبض على
جميع من فيه عدا المرشد اذ لم يصدر أمر اعتقاله !؟؟ صادروا
أموال الاخوان الخاصة في البنوك وشركاتهم ومؤسساتهم
ومدارسهم ومستوصفاتهم واخرج البوليس بالقوة عشرين مريضاً
داخلياً بمستشفى الاخوان الشعبي بالعباسية كان معمولاً لهم
عمليات جراحية لم تلتئم بعد ..

بادر المرشد بكتابة مذكرة رد بها على وكيل الداخلية (٢) فند
كل ما جاء بها وألقمه الحجر .. ولكنها لم تنشر بل ان كل من
وجدت معه قبض عليه لمحاكمته او اعتقاله واداً للرأى الآخر !
لقد حكم بالاعتماد على اكبر هيئة اسلامية وقضى على شخصها
المعنوى ولم يسمح لهم بالدفاع عن انفسهم وبعد عشرين يوماً في
١٩٤٨/١٢/٢٨ قتل الحاكم العسكري في وزارة الداخلية وهو

يهم بدخول المصعد قتله طالب بكلية الطب البيطري اسمه
(عبد المجيد أحمد حسن) وكان مرتديا بدلة ملازم .
كل الوسائل والاسباب لم تحمل القاتل على الاعتراف بشيء
وقابله شيخ الجامع الازهر الشيخ الشناوى ليلا بسجن الأجانب
حاوره واطلعه على بيان علماء الأزهر بحرمة القتل وأن قاتل النفس
مخلد في النار (نشر بأهرام ١٩٤٩/١/٣) وضم الى تحقيقات
قضية مقتل النقراشى) ومع ذلك لم يهتز . . قالوا له ان الاستاذ
البناء لا يقر الجريمة ولا يرضى عنها . . لاحظوا ان هذا القول شد
انتباهه فبيتوا أمرهم بليل ولجأوا الى الاسباب المتتوية ليحصلوا
من الاستاذ البناء على استنكار للجريمة بقصد التأثير على القاتل
عساه يحل عقدة لسانه كان الاتصال قد تم بين بعض الوزراء وفضيلة
المرشد - عن طريق صالح باشا حرب رئيس الشبان المسلمين -
بشأن التعاون حتى تهدأ الحال في وقت كانت آلاف الأسر قد
سجن او اعتقل عائلها ومرتبات الموظفين واجور العمال قد حجزت
واوقفت والأموال الخاصة في البنوك قد جمدت والمنازل فتشت
ونهب الزبانية ما بها من نقود واستولت الحكومة على المتاجر
والشركات والمؤسسات والويل كل الويل لمن يقدم لهم المساعدة . .
كيف تغيث هذه الأسر وإن استمرت الحال فستكون كارثة . هكذا
كان يردد الامام الشهيد الذى بات يشعر بوطأة المسؤولية وثقلها . .
انه يعتبر نفسه المسئول عن هؤلاء انه مؤرق متألم ، حزين حائر
فلا هو بقادر على ان يقدم لهم العون وان استطاع فانى له ذلك
والحكم العرفى له بالمرصاد ولا يسمح له بشيء بل يعتقل كل من
اتصل به . . فهل الى انقاذهم من سبيل ؟؟ لقد اقلقه ان ابناءه
واخوانه قد تدهورت صحتهم بسبب القائهم على الاسفلت في
الاقسام والمعتقلات وبسبب حرمانهم من الغذاء والغطاء . .
ويا ويل من يقدم لهم شيئا من ذلك وان استطاع بعضهم بأسلوب
او بآخر ان يقدم لهم شيئا فلا يصل اليهم بل يأخذه ويتمتع به
غيرهم من الزبانية . . كيف يحيل هؤلاء هذه الحياة انهم لم

يتعودوها وليس في طاقتهم أن يتحملوها . . وكلما سمع المرشد
بشيء من ذلك غص وتألم . .

وقد وصفه الكاتب الأمريكى في كتابه **حسن البنا الرجل
القرآنى بقوله** : « وكان لاينى لحظة عن محاولة أستخلاص
انصاره من الأسر وكان يبلغ به الأمر مبلغه . . فيستيقظ في الليل
ويضع كلتا يديه على اذنيه ويقول : اننى اسمع صياح الأطفال
الذين غاب آباؤهم في المعتقلات » .

وعدوه بالافراج عن بعض المعتقلين وطلبوا منه كشفا بأسماء
المطلوب الافراج عنهم كما وعدوه باعادة المفصولين ان كتب يستنكر
الجريمة . . في هذا الجو وتحت تأثير الرغبة الملحة في انقاذ ابنائه
المعذيين المهددين بالخطر في حياتهم وارزاقهم ، كتب - وهو سليم
دواعى الصدر - يستنكر الجريمة كأسلوب .

وفي ١٣/١/١٩٤٩ شرع « شفيق ابراهيم أنس » في نسف
الدولاب الذى وضعت فيه أوراق تحقيق قضية سيارة الجيب
فقبض عليه وعلى ٣٠٠ أخ من القاهرة واتخذت الصحف من
الحادث مادة للتشنيع بالاخوان فخرجت بعناوين ملونة مثيرة
تصف الحادث بأنه شروع في نسف محكمة الاستئناف كلها
ومكتب النائب العام ووكلائه والقضاة والموظفين والمتقاضين
لتستعدى هذه الفئات ضد الاخوان . ولما كان المرشد لا يعلم عن
الحادث الا ما كتبه الصحف ولم يكن التحقيق قد أظهر الحقيقة
بعد!! في ظل هذا الجو وهذا التهويل المزيف طلب السادة الوزراء
منه ان يكتب استنكاراً آخر لى يمكنهم الافراج عن المعتقلين طبقاً
للكشف المقدم منه فكتب يستنكر الجريمة في شتى صورها
وتسلمه (الناقى) الذى اسرع ليعطيه لقريبه رئيس الوزراء فتلقفه
وكيل الداخلية ولكنه لم ينشر . . وبعد اعتيال المرشد بأيام
خرجت جريدة السعديين (الأساس) على الناس بهذا الاستنكار

منقولاً بالزئكوغراف لتقول زوراً وبهتاناً : ان الارهابيين هم الذين قتلوه وما قتله - علم الله - الا رجال الداخلية لحساب السراى والسعديين كما اظهر تحقيق النيابة وحكم المحكمة .

وكتب فضيلته قبيل اغتياله آخر ما كتب فى حياته (قضيتنا) موضحاً وجهة نظرة وقد نشر (الوثيقة الأولى) . . الكثير منها بالصحف الحزبية اثناء المعركة الانتخابية سنة ١٩٤٩ فساهم فى اسقاط المرشحين من حزب السعديين عدا قلة منهم نجحوا بالغش والتزوير وكنت شخصياً احد الضحايا فقد رشحت نفسى ضد الاستاذ حامد جودة عن دائرة (درنكة أسيوط) استجابة لطلب الاخوان فكانت فرصة طيبة لاعطاء الشعب فكرة واضحة عن الاخوان غايتهم ووسيلتهم والمبادئ والقيم التى يدعون لها وصورة مجسدة عما قام به حزب السعديين من وسائل الاجرام والارهاب ولقد قوبل ترشيحى بقبول حسن مما دفع خصمى أن يدفع بسخاء للناخبين لأول مرة فى تاريخه السياسى ويشهد الله أننى صارعته فصرعته ولكنه الغش والتزوير اظهر نتيجة لا تعبر عن الحقيقة وقد ذكر الاستاذ « محمد هاشم » وزير الداخلية الذى اجرى الانتخابات اننا (لم نستطع الذهاب لمنازلنا الا بعد أن اخطرنا السراى فى ساعة متأخرة من الليل بسقوط مرشح الاخوان بأسيوط) .

وفى ١٢/٢/١٩٤٩ ١٤ ربيع الثانى ١٣٦٨ ولمناسبة عيد ميلاد الملك المخلوع استدرجوا شهيد الاسلام الى جمعية الشبان المسلمين ليسمع من « الناعى » أخباراً . . لكنه لم يسمع الا طلقات الرصاص من رجال الداخلية تدوى وتصيب .

ثم يهربون فى سيارة رئيسهم - مدير ادارة المباحث الجنائية - وتحت حمايته وراح الملك المخلوع - كما جاء فى تحقيق النيابة

— يتحدث الى اصدقائه بالتليفون (حسن انضرب بالرصاص وحالته خطيرة) ويرسل من يخلص عليه في قصر العيني ولكن رؤى أن يترك جرحه ينزف ففاضت روحه الى بارئها وكان آخر كلامه :
لا اله الا الله .

وكذلك جاء في تحقيق النيابة ان السراى تلقت « التبريك » من وزارة الداخلية وقد حظى رجالها بالهدايا والمكافآت بعد أن كانوا قد صرفوا لهم من المصاريف السرية حوالى ١٠٠٠ ألف جنيه خلاف الملابس التى اهديت لهم من السعديين الذين خلعوا ملابس الحداد .

وأراد وكيل الداخلية تشييع الجثة من المشرحة الى المقبرة ولكن والد الشهيد تمكن بعد جهد من استلام الجثة لتجهيزها وتشيعها بدون احتفال ، وزرعت الحطمية برجال البوليس الذين سدوا كل مدخل يؤدى الى منزله ولعدم السماح بوصول رجال — أى رجال — قام الوالد نفسه بتجهيز الجثة وخرج النعش محمولا على اكتاف النساء !! .

وبدا تحقيق الحادث ولكن على استرخاء والقتلة يسرحون ويمرحون ورجل القسم السياسى (الجزار) يعين الجناة باخفاء رقم السيارة التى هرب بها الجناة ويسخر لهذه المهمة القدرة للأسف الشديد أحد رجال التعليم الجامعى بقصد تجهيل رقم السيارة لابعاد الشبهة عن الجناة كما جاء بمذكرة رئيس النيابة الاستاذ « فؤاد سرى » وقد قامت جريدة المصرى بجهد فى هذا الشأن يذكر فيشكر اذ نشرت الرقم الصحيح للسيارة التى هرب بها الجناة مما عرضها للمصادرة والفضيل فى ذلك يرجع الى الاستاذ احمد ابو الفتح الاستاذ مرسى الشافعى ومحى الدين فكرى .

وفى يوليو ١٩٤٩ آخر رمضان ١٣٦٨ اسقطت وزارة عبد الهادى ،
واشاع الملك المخلوع : أن هدية العيد للشعب هى اسقاط وزارة
الارهاب !! وجاءت وزارة سرى الأولى تخفف من الارهاب
الحكومى .. فبدات تفرج عن المعتقلين وتخفف من القيود .
انتقلت الى القاهرة للعمل مع الشيخ الباقورى مرشد
الاخوان المؤقت والمرحوم منير الدله أمين الصندوق وانتهى بى
المطاف الى مكتب العباسية .. كنت استقبل فيه اقارب
المعتقلين والمسجونين المتهمين وباشرت خدمة قضايا (مقتل
النقراشى ، سيارة الجيب ، الاوكار ، الشروع فى قتل حامد
جودة) نشترى الملف المطبوع من قلم النسخ بمحكمة الاستئناف
فتنسخ منه (بالرونو) العديد من النسخ التى تسلم لحضرات
الزملاء المحامين الذين نوكلمهم للدفاع عن المتهمين .. هذا الامر
جعلنى اقرا كل كلمة فى هذه الملفات فاتيحت لى فرصة دراسة
القضايا بتعمق فظهر لى بوضوح أن اتهام الجماعة بالانحراف
وبقلب نظام الحكم بالقوة اتهام مفتعل وملفوق مزيف ..

إن الاستاذ البنا قبل اغتياله كتب يقول :

(ان الدليل القاطع الدامغ ينادى ببراءة الاخوان من هذا
الاتهام ، فهذه دورهم وشعبهم وأوراقهم وسجلاتهم ومنشاتهم
قد وضعت كلها تحت يد البوليس فلم يعثر فى شىء منها على ورقة
واحدة تصلح أن تكون دليلا أو شبه دليل على هذا الانحراف
المزعوم - الوثيقة الثانية -)

أمام هذا التحدى الصريح راح وكيل الداخلية يجرى من
رئاسة الوزراء الى مكتب النائب العام ليعلن انه عثر على أوراق
خطيرة فيها الدليل على قلب نظام الحكم ومبايعة رئيس الجماعة

خليفة للمسلمين !! أراد ان يربط (بالقوة لا بالفعل) هذه الأوراق بعجلة سيارة الجيب .

اذن - فاتهم الجماعة بقلب نظام الحكم يستند على هذه الأوراق !! فتطوعت بالدفاع عن المتهم صاحب هذه الأوراق ، وبينت في مرافعتي أن الإخوان ما فرقوا دعوتهم ابداً بين السياسة والدين ومن ظن أن الإسلام لا يعرض للسياسة فقد ظلم نفسه وظلم علمه بالإسلام . . وإن الأوراق المضبوطة كتبها طالب يخطئ في فهم آيات كتاب الله ويخلط بين السلطان والخليفة وأن ما بها من آراء ليست بآراء إسلامية فهو يقول على الله ما لا يعلم أنه حاطب ليل حمل خطباً فيه أفعى وهو لا يدري فلدغته ولد غتنا . . أنها بمستواها وعباراتها وبما فيها من آراء لا تصلح أن تكون دستوراً تحكم به الجماعة بعد قلب نظام الحكم أنها تصلح فقط أن تكون مقالا انشائياً لينشر في مجلة الطلبة .

وكان أول الغيث الحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات بالقاهرة التي نظرت قضية سيارة الجيب ١٧/٣/١٩٥١ في القضية ٣٢٤٩/١٩٥٠ الوايلي ٢٢٧/٩٥٠ ك كان الحكم - فعلا - باكورة الأحكام العادلة التي تعتبر بحق عنوان الحقيقة لقد برأت الإخوان من تهمة الانحراف عن الدين إلى السياسة فقالت إن الاتهام (لا يتفق مع الحقيقة المعلومة من أن الإسلام دين ودولة) ورددت قول شهيد الإسلام (من ظن أن الإسلام لا يعرض للسياسة وإن السياسة ليست من مباحثه فقد ظلم نفسه وظلم علمه بالإسلام) أما عن تهمة قلب نظام الحكم المستندة على مقال موكل سليمان مصطفى عيسى فقد استبعدتها المحكمة قائلة :

« هذا الذي ذهب إليه الاتهام فيه تحميل لالفاظ المقال أمورا لا تحتملها وفيه استنتاج لا أساس له على الإطلاق . .

وتصبح تهمة الاتفاق الجنائي على قلب نظام الحكم لا سند لها من واقع التحقيق أو الأوراق .

وقد أدانت الحاكم العسكري بالعبث والتدخل في التحقيقات في غية النيابة وسجلت وقوع تعذيب على المتهمين : (. . فإن حريات الأفراد يجب أن يكون لها حدود تقيها من العبث أيا كان مصدره والا يترك أمر استجواب المتهمين - المقبوض عليهم - فوضى يتولاه تارة المحقق وطوراً الحاكم العسكري صاحب السلطان الأكبر وذلك في غيبة المحقق وعلى غير علم منه وبدون إخطاره بما تم بشأن الاستجواب . . وترى المحكمة أن كتابة الطلب الخاص بالاعتراف . . قد شابته عوامل غير عادية قد تكون تعذيباً كما زعم المتهم أو على الأقل اغراء وتحريضا . . لا تعول عليه المحكمة . . وأن هذه المحكمة ترى أن إطلاق يد رجال البوليس في معاملتهم للمتهمين . . هذه السلطة المطلقة لا تتفق وما كفه القانون للمتهم من حرية الدفاع عن نفسه والأدلاء بأقواله في جو بعيد عن شتى المؤثرات) .

وفي يونيه سنة ١٩٥١ أصدرت وزارة الداخلية قراراً بإشراء دار المركز العام للاخوان المسلمين ولما كان القرار باطلاً ومخالفاً للقانون ومجافياً للعدالة رفع المرحوم عبد الحكيم عابدين دعوى يطلب وقف تنفيذ هذا القرار الباطل المجافى لاحكام القانون وقد استعرضت المحكمة موضوع الدعوى وانتهت فيه الى مبادئ قانونية عادلة نكتفى منها بما يعيننا في هذا المجال :

المبدأ الأول : إن جمعية الاخوان المسلمين تكونت في ظل ذلك الحق الأصيل في تكوين الجمعيات الذي اعلنه الدستور وقرر قيامها فاكسبت صفتها القانونية كما تمتعت بشخصيتها المعنوية منذ تكوينها وفق المبادئ المقررة وبذلك استوت في ظل أصول القانون الخاص - خلقاً سوياً متكاملاً .

المبدأ الخامس : أن جمعية الاخوان المسلمين كشخص معنوى باقية رغم صدور الامر العسكرى ٦٣ لسنة ١٩٤٨ محتفظة بكيونيتها القانونية ويحق لها بسقوطه أن تسترد نشاطها وتعود الى سيرتها ومنهجها .

المبدأ التاسع : ان يد الحكومة على أموال جمعية الاخوان المسلمين يد عارضة فهي في حراسة المندوب الخاص وبسقوط الامر العسكرى بانهاء مدته ترتفع يده وتبطل سلطته .

وأدانت وزارة الداخلية واعتبرت قرار شزائها للمركز العام قد وقع على غير محل صحيح واستند الى أساس باطل ومن ثم يكون المدعى محقا في طلب وقف تنفيذه بشأن دار اشتراها الاخوان بأموالهم وقد اشترك فيها صغيرهم وكبيرهم وغنيهم وفقيرهم رجالهم ونساؤهم بل ساهم في ثمنها سيدات فضليات بحليهن ومصانفهن — ان المحكمة حكمت بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه الخاص بدار الذكريات دار الجماعة ودار الدعوة القائمة الى يوم الدين وقد اصدر هذا الحكم في ١٧/٩/١٩٥١ دائرة وقف التنفيذ برئاسة المستشار (محمد سامى مازن) وقد أحالت في حيثياتها الى الحكم الذى اصدرته محكمة جنايات القاهرة في قضية سيارة الجيب. وبعد سنة من صدور هذا الحكم الخاص بدار الذكريات اصدر وزير العدل — بعد خلع الملك — كتابا سرياً رقم ٦٨٣ في ١٧/٩/١٩٥٢ لندب مستشار من مستشارى محكمة استئناف القاهرة لتحقيق قضية الجناية رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ عسكرية عابدين الخاصة بمقتل المففور له الشيخ حسن البنا وذلك استجابة لطلب حضرة النائب العام . بدأ التحقيق يأخذ طابع الجد وقبض على المتهمين وظهر بوضوح ثبوت الجريمة على رجال الداخلية بتدبير الاميرالاي (محمود عبد المجيد)

وتحريضه ومساعدته .. وكان ذلك لحساب السراى والسعديين الذين خلعوا ملابس الحداد ودمغت جزار المباحث العامة بتضليل العدالة هو ومن سخره .. - كما ثبت انه صرف لهذا الشأن حوالى ١٠٠٠ ألف جنيه من المصروفات السرية - قدمتهم النيابة للمحاكمة مقبوضاً عليهم .

وكان الاستاذ المرشد قد رفع الدعوى ١٩٠ لسنة ٥٣ امام مجلس الدولة يطلب الغاء الامر العسكرى ٦٣ لسنة ١٩٤٨ .

وفى ١٩٥٢/٦/٣٠ اصدرت الدائرة الثانية بمحكمة القضاء الادارى حكمها بالغاء الامر العسكرى ٦٣ لسنة ١٩٤٨ وقالت **بما قالته محكمة جنايات القاهرة التى نظرت قضية سيارة الجيب** وكشفت عما فى مذكرة وكيل الداخلية من زيف وتغيير للحقائق وانتهت الى الغاء امر الحل فقد تجاوز مصدره الحدود والحقوق وانحرف عن الدستور والقانون وعبث بالحريات وصادر الاموال - (الوثيقة الثانية ص .

وفى سنة ١٩٥٤ اصدرت محكمة جنايات القاهرة حكمها بادانة قتلة الشهيد من رجال الداخلية وبقبول الدعوى المدنية وحكمت **بالزام الحكومة بالتعويض المطلوب بالتضامن مع رجالها المتهمين .**

وهكذا تواكبت الاحكام المختلفة لتلتقى جميعها عند براءة هيئة الاخوان مما نسب اليها . فالجماعة اذن لم تنحرف عن اغراضها المبينة فى قانونها الأساس ولا هى ناهضت نظام الحكم ولا هى حاولت قلبه بالقوة والارهاب فذلك استنتاج لا أساس له على الاطلاق وأن متطوعيهما كانوا مثال البسالة وحسن المران والقيام بالواجبات وقد شهد قائدا حملة فلسطين امام محكمة للجنايات بسمو روحهم المعنوية والمأمهم بفنون حرب العصابات وان العدو كان يتفادى مواجهتهم لحرصهم على الموت - وسجلت الاحكام -

وهى فى نظر القانون عنوان الحقيقة - أن الحوادث التى حدثت وان كانت وقعت من بعض المنتمين إليها إلا أنه لا يجوز أن تتحمل الهيئة وزرها واثمها ؛ وإدانت الحكومة بالافتراء ومخالفة الحقيقة فيما ذهبت إليه من اتهام الجماعة ودمغت الحاكم العسكرى بتجاوزه كل الحدود والحقوق وانحرافه عن الدستور والقانون حين حل جمعية الإخوان وقضى على شخصها المعنوى وأعدم حياتها القانونية وصفى أموالها التى تتكون منها ذمتها المالية والفت ما أصدر من أوامر عسكرية بهذا الخصوص .

وتوجت هذه الأحكام بصدر المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالعفو الشامل عن جميع الجرائم السياسية التى وقعت ما بين ١٩٣٦/٨/٢٦ و ١٩٥٢/٧/٢٣ - وكان العفو الشامل يمحو - بقوة القانون - الجريمة وعقوباتها الأصلية والتبعية وجميع الآثار المترتبة عليها .

لذلك : أعيد الإخوان إلى وظائفهم التى فصلوا منها بل صرفت لهم مرتباتهم عن المدة التى أوقفوا فيها عن العمل لأنهم يستحقون التشجيع بل التمجيد على ما قاموا به من أعمال استهدفوا بها الصالح العام ألم تقل عنهم الأحكام أنهم من ذوى الأغراض السامية التى ترمى إلى تحقيق الأهداف الوطنية .

ان صوت الامام الشهيد يدوى فى سمع الزمن :

لو أن الأمور تسير فى حدودها الطبيعية أن تنتظر الحكومة نتيجة التحقيق .

ولو فعلت لجنبت البلاد الجور والظلم والارهاب الحكومى وترويع الأمنين ولحافظت على سيادة القانون ولأبقت على حريات الأفراد وحقوقهم - ولحقنت الدماء ولأبقت على فلسطين عربية .

ولكنها لم تفعل وأصاغت الى المستعمرين المجتمعين في فايد لتسمع تضليلهم وتطيع أوامره فأعدمت أكبر هيئة اسلامية وصادرت الأموال الخاصة وقضت على الحريات واعتقلت الآلاف وسفكت الدماء وأزهقت الأرواح وأهدرت الكرامات وضيعت ثمرة انتصار الجيش ومكاسبه الاستراتيجية في فلسطين بقبول الهدنة وقضت على هبة الجيش وسمعته اذ سلمته أسلحة وذخائر فاسدة وتركته محاصراً (١) في الفالوجا .

والحق أن الجيش منى بخسائر فادحة أفقدته معنوياته بسبب الأسلحة الفاسدة والقرارات والأوامر السياسية !!! فقد ثبت من تحقيق النائب العام (محمد عزمى) أن الملك المخلوع وبطانته وحاشيته كانوا يتجرون بالأسلحة الفاسدة : إدارة الجيش تدفع الثمن والعمولات تقيد باسم فاروق بينوك أوربا ورجال الجيش لهم الدمار ولتنفجر فيهم الذخائر والأسلحة الفاسدة تفتك بأرواحهم وتودى بحياتهم ولتحاصر بعض كتائبه كيف لا !! وأسرار الجيش وخططه كلها عند الاسرائيلين ، كانت الأوامر تصدر من القاهرة طبقاً للأوضاع السياسية تأثراً بأوامر السادة المحتلين وبرغبات أصدقاء وصديقات السراى من البنات الاسرائيليات !!!

كانت الأوامر سياسية وليست عسكرية ودون نظر الى أوضاع المحاربين وأرواحهم ودون نظر الى سمعة مصر وجيش مصر ، وقد نقل عن قائد الحملة اللواء فؤاد الصادق باشا أنه قال : « لم يتعبنى شرتوك اسرايل بقدر ما اتعبنى شراتيك القاهرة ان ما حدث من شراتيك القاهرة يهزم أعظم جيوش العالم » . أراد اللواء المواوى أن يستفيد من تجارب متطوعى الإخوان وقد خاضوا الكثير من المعارك الموفقة رأى وقواده وضباطه معه

(١) كان وزير الدفاع قد أمر بدخول جيش فلسطين دون علم النقراشى ويقول هيكل باشا في ص ٣٣١ من كتابه مذكرات في السياسة (كان واجباً أن تستقيل الوزارة لعل اعتبارات اخرى جاوزت في نظره احترام الدستور ! !)

بعيونهم استبسال الاخوان ولمسوا معنوياتهم العالية فليستفيدوا من خبرتهم في حروب الليل وحرب العصابات والهجوم ومعاملة المستعمرات ، انهم يحرصون على الموت في سبيل الله فالقتال عندهم - كما قال أحد قواد الصهاينة - ليس وظيفة يمارسونها وفق الأوامر الصادرة اليهم بل هو هواية يندفعون اليها بحماس وشغف جنونى ، انهم يقاتلون ليموتوا ، اننا لم نهاجم (صور باهر) لأن فيها قوة كبيرة منهم ، ان الهجوم على مثل هؤلاء مخاطرة كبيرة ونحن لا نحب مثل هذه المغامرة المخيفة .. انهم ضحايا تفساء لوعد الاسلام لهم بالجنة التى تنتظرهم بعد الموت .

رأى اللواء المواوى فى اكتوبر سنة ١٩٤٨ بعد حصار الفالوجا ان يمد الاخوان الموجودين بفلسطين بكتيبتين جدد .. وسجلت محاضر جلسات محكمة جنايات القاهرة التى نظرت قضية سيارة الجيب أن اللواء المواوى قد أعد خطة ليستعيد بها (الأسدود والمجدل) وليفك حصار (الفالوجا) أرسل بالخطة لرئاسته . وأوفد الشيخ فرغلى للجامعة العربية للتنسيق بينها وبين وزارة الحربية لامداده بكتيبتين ١٦٠٠ من الاخوان . بناء على ذلك استدعى عزام باشا الى الجامعة الصاغ محمود لبيب قائد كتائب المجاهدين ليجتمع بالأميرالاي (احمد بك منصور) ضابط الاتصال الذى اشترط في الكتيبتين ان تكونا من الاخوان بالذات ، ويقول الصاغ محمود لبيب للمحكمة :

« اخذنى (ضابط الاتصال) معه لوزارة الحربية حيث قابلنا البمباشى (صلاح صبرى) مدير مكتب وزير الحربية الذى سألنى : هل أخبروك بالمهمة : قلت نعم على اتم الاستعداد وكنا فى يوم الأحد وتعهدت بأن يكون المتطوعون فى هايكستب صباح الخميس ، وقصدت المركز العام للاخوان المسلمين واتصلت

(١) وهو الذى صاغ الضباط الاجرار وصنعهم على هيئة

تليفونيا بالمناطق أن ترسل كل شعبة متطوعا من الاخوان يكون صباح الخميس بالهايكتب « . يا خيل الله اركبى !!
ولكن شيئا من ذلك لم يتم !! لأن النقراشى رفض كل ذلك وأمر بعدم التنفيذ ؟ ! وأصدر أمراً بالقبض على الشيخ فرغلى فى ٢٤/١٠/١٩٤٨ وأخيراً تبين للنقراشى أن الشيخ مريض فى مستشفى صدناوى فوضعت على حجرته بالمستشفى حراسة مشدودة من ٢٥/١١/١٩٤٨ .

هل يعقل أن يسمح النقراشى بتنفيذ خطة الماوى والمستعمرون فى فايد فى ١٠ نوفمبر عام ١٩٤٨ يستعجلون قرار حل الاخوان !! وجريدة مصر تقوم بحملة تحريض مكثفة !! فليبق الجيش محاصرا بل يقتل جميعه وليحتل الصهاينة فلسطين وليسرح قائد الحملة الماوى فى ١١ نوفمبر ١٩٤٨ ، وليقبض البوليس على سيارة الجيب فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ بما فيها ومن فيها بعد أن كانت تغدو وتروح تحت سمع البوليس وبصره ، ولتصدر الأوامر بتعيين اللواء أحمد فؤاد الصادق قائدا لحملة فلسطين ليعتقل متطوعى الاخوان فلهم الفناء والتعذيب والاعتقال والقبض والتنكيل والمحاكمات .

ولكن ليس من رأى كمن سمع !! فلما رأى القائد الجديد متطوعى الاخوان وعرفهم على حقيقتهم ، وأن أمر الحل لم يؤثر على روحهم المعنوية لم يعتقلهم بل أرسلهم - بعد قرار الحل - ليحموا العريش ، واشتركوا فى الدفاع عن موقع ٨٦ فى دير البلح .

ويقول أحمد فؤاد باشا للمحكمة :

« وأعطيتهم واجبا من الواجبات الخطرة فكانوا فى كل مرة يقومون بأعمالهم ببطولة استحقوا من أجلها أن اكتب لرياسة مصر اطلب لهم مكافأة بنياشين ، ولشجاعة بعضهم فى الميدان ذكر

اسمه في الأوامر العسكرية واتصلت بالحكومة .. وطلبت منها مساعدة هؤلاء بأن يعطوهم أعمالاً عند عودتهم ، ويعاونوا أسرهم .. وعندما طلب منى اعتقالهم رفضت ووضعتهم تحت حراستي الخاصة .. وعوملوا معاملة كريمة لأتني اعتبرهم زملاء ميدان .. فهل عاملتهم الحكومة معاملة كريمة ؟ .

لقد حلت جماعة الإخوان المسلمين في ٨/١٢/١٩٤٨ وغابت في السجون والمعتقلات آلاف الشباب من الإخوان حتى لا يعارضوا وقف القتال النهائي والانسحاب من الميدان . واغتالت المرشد العام للإخوان المسلمين (في ١٢/٢/١٩٤٩) حتى لا يناهض توقيع الصلح والهدنة الدائمة في رودس (في ٢٤/٢/١٩٤٩) تحت تمثال آدم أو حواء - لا أدري - مع إسرائيل لتتكرم بالسماح لابنائنا المحاصرين في الفالوجا أن يعودوا لأرض الوطن وليدخلوا القاهرة وعلى رأسهم الضبع الأسود واركان حربه .. بين هتافات الجماهير واهازيج المستقبلين ولتصدق الموسيقى وتعزف الحان العزة والنصر والفخار بدلا من الحان الذل والهزيمة والعار .

ولا حول ولا قوة الا بالله ..

فهى أبو غدير

بسم الله الرحمن الرحيم

**الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد أكمل المؤمنين
وسيد المجاهدين وعلى آله وصحبه أجمعين .**

قضيتنا بين يدي الراي العام

المصرى والعربى والاسلامى والضمير الانسانى العالمى

تقديم

لقد سمع الراى العام المصرى والعربى والاسلامى قضية الاخوان المسلمين من جانب واحد ، هو جانب الحكومة التى اعتدت على هذه الهيئة باصدار امر عسكرى بحلها وهو الجانب الذى يملك كل وسائل الدعاية من الصحف الخاضعة للرقابة كل الخضوع ، ومن الاذاعة التى تديرها وتهيمن عليها الحكومة ومن الخطباء فى المساجد الذين هم موظفون حكوميون ، ولكن هذا الراى العام لم يسمع من الطرف الآخر . . لم يسمع من الاخوان المسلمين الذين حرموا كل وسائل الدفاع عن انفسهم وشرح قضيتهم للناس فصودرت صحفهم وعطلت اقلامهم وكممت افواههم واعتقل كل خطيب لهم واعتبر كل اجتماع خمسة منهم فى اى مكان جريمة اقل عقوبتها السجن ستة اشهر .

لهذا كان من الواجب ان نتقدم بهذا البيان للراى العام المصرى والعربى والاسلامى والضمير الانسانى العالمى حتى لا يقع الخطأ ويظلم فى الحكم ويحكم بسمع خصم واحد وقد قيل : اذا جاءك خصم وعينه مقلوعة فلا تحكم حتى ترى خصمه فقد تكون عيناه الاثنتان مقلوعتين .

وانا لندرجو بعد هذا ان يناصرنا الراى العام على من اعتدوا علينا وان يطالب بكل شدة برفع هذا الظلم الصارخ عنا واطلاق حرية الدعوة الصالحة النافعة : دعوة المبادئ السامية والأخلاق الفاضلة لتقوم بنصيبها فى خدمة المجتمع الانسانى المتعطش لهذا الغذاء من الروحانية وسمو الاخلاق .

الفصل الأول

نماذج من المظالم الواقعة على الاخوان المسلمين

فهل يعلم هذا الراى العام أن الأمر العسكرى بحل الاخوان المسلمين قد وضع واستخدم ونفذ بالصورة التى انتجت هذه المظالم التى تقشعر من هو لها الابدان وهذه بعض نماذج منها :

١ - الاعتقال :

اعتقل بالأمر العسكرى الى تاريخ هذا البيان ١٠٠٠ ألف شخص فى القاهرة والاقاليم وقد وزعوا على معتقلات .. وسجون الأقسام وسجون المديریات والمراكز فى الريف وهؤلاء المعتقلون ليسوا متهمين فى شىء ولا موجهة اليهم أية تهمة وهم ما بين استاذ الجامعة كالاستاذ « حسين كمال الدين » أو فى الأزهر كالاستاذ « بهى الخولى » أو فى المعاهد العليا كالاستاذ « عبد العزيز كامل » « وأحمد كامل سليم » أو فى دار العلوم كالاستاذ « أحمد عبد العزيز جلال » أو فى معاهد التعليم على اختلاف درجاتهم ومنهم المحامون الكبار والتجار الفضلاء والعمال الأوفياء والطلاب النجباء وليس فيهم أبدا متهم ولا مجرح .

وقد طبقت على هؤلاء المعتقلين قواعد هى الظلم المجسم لم يرها الناس ولم يعرفوها فى أى نظام الاعتقال السياسى وعوملوا اسوأ المعاملة .

ينامون فى الأقسام على الاسفلت ويعذبون فيها ولا يصل اليهم شىء مما يقدم لهم أهلوه أو ذوى قرباهم من طعام أو فراش وقد مضى على بعضهم .. وهم الذين لم يتعودوا أبدا هذه الحياة

أسابيع على هذا الحال فى هذا البرد الشديد والجو القارس وقد مرض بعضهم بالنزلات الشعبية وبمختلف الأمراض ، ولم يجدوا أى نوع من العناية الطبية حتى أصبح يخشى على حياة بعضهم وهم صابرون محتسبون . . والحكام عنهم غافلون والشعب لا يعلم حقيقة الحال !! .

فلقد أوقف الموظفون منهم عن أعمالهم وحجزت مرتباتهم وصودرت أموالهم الخاصة فى المنازل بالتفتيش وفى المصارف بالحجز وفصل العمال منهم عن أعمالهم ورفت الطلاب من مدارسهم ، وأخذت عرباتهم الخاصة وآلات الراديو من منازل الكثير منهم وعطلت تليفوناتهم ووقع عليهم من أنواع الاضطهاد ما لا يعلم الا الله . فمن أين تنفق ألف أسرة مصرية وقد سدت أمامها المواد وأخذت عليها الطرق بهذه الصورة التى ليس لها أى نظير ، وإذا علم أن أحد الأقرباء أو الأصدقاء تردد الى هذه الأسر فعاد مرضها أو عال محتاجها كان نصيبه هو الآخر الاعتقال . ولم يراع فى هذا الاعتقال أى معنى من المعانى الإنسانية فكان يعتقل من البيت الواحد أربعة أخوة وثلاثة أصهار مثلاً أو أخوين وأصهارهما وهم كل من يستطيع أن يقوم على هذا البيت فتعطل المصالح وتغلق المتاجر وتقف المساكين من السكان فهل سمع الناس بمثل هذا حتى فى معسكرات النازية حين كانت تعتقل اليهود وهل فعلت الحكومات المصرية عشر هذا مع معتقلي الصهيونية والحرب على أشدها؟؟ والله لا !!

٢ - الفصل والنقل والتشريد :

ولقد وقفت الحكومة من الموظفين الذين اتصلوا بالأخوان موقفاً كله الخصومة والعداء ففصلت أكثر من ١٥٠ موظفاً من الموظفين الصفار الذين تعلم أنهم لا يستطيعون حولا ولا قوة فى مقاضاتها أمام مجلس الدولة ، وشردت من القاهرة وحدها الى

الوجه القبلى . . . موظفاً من مختلف المصالح ومن كل مديرية قريباً من هذا العدد بين مدرسين وكتبه ورؤساء أقسام . . الخ فى الوقت الذى بدأت فيه المدارس وانتظم فيه الابناء من الطلاب كل فى معهده واخذت أزمة المساكن فى كل مكان بمخائق الناس وكل تهمة هؤلاء الموظفين الذين يستحقون عليها هذا العذاب انهم اتصلوا بالاخوان المسلمين فى يوم من الايام ولقد احدثت هذه الحركات اضطراباً فى النفوس والأعمال فضلاً عن أنها فتحت الباب على مصراعيه للوشاية والكيد والدس والانتقام واتخذها صفار النفوس سلاحاً للتنكيل بزملائهم فى كل مكان ، وصار كل من اراد أن ينتقم من موظف تقدم الى ادارة الأمن العام بخطاب مجهول : أن هذا الموظف يعمل للاخوان وما هى الا ساعات حتى يرى نفسه فى قنا أو اسوان من غير دليل أو برهان !! فهل سمع الناس بمثل هذا الاجحاف فى زمن من الأزمان ؟ ؟ .

٣ - فصل الطلاب :

ولقد أبعد عن كليات الجامعة والمدارس الثانوية نحو ١٠٠٠ ألف طالب أو يزيدون ممن عرف أنه كان له صلة بالاخوان المسلمين وأغلقت فى وجوههم معاهد التعليم واعتقل الكثير منهم وفصل الباقون وأصبحوا مشردين فى الشوارع والطرق فى هذه السن التى تشتعل فيها قوة الشباب البدنية والذهنية وتنمو فيها كل عوامل النشاط والحيوية التى ان لم تعرف الخير فأنها ولاشك تنصرف الى الشر والضرر والفساد .

٤ - مصادرة الأموال الخاصة والشركات :

وكان من أعجب الأمور أن تصدر الأوامر العسكرية بمصادرة مرتبات وأموال عدد كبير من المواطنين لا لشيء الا انهم كانوا فى يوم من الأيام اعضاء فى الاخوان المسلمين فيذهب التاجر أو الموظف الى

المصرف لسحب بعض أمواله فيجد هناك الأمر العسكري قد سبقه بمنع البنك من صرف شيء حتى تصدر تعليمات أخرى مع أن هذه الأموال أمواله الخاصة أو مرتبه الشخصى فلا هى أموال هيئة أو أموال جمعية أو أموال مؤسسة ولكنها ماله الخاص ومع ذلك لم تفرق الأوامر بين عام وخاص !!

وهناك شركات هى :

- .. شركة الاخوان للتجارة بميت غمر ..
- .. شركة المناجم والمهاجر العربية ..
- .. شركة الاخوان للنسيج ..
- .. شركة الاخاء الاسلامى بفرشوط ..
- .. شركة دار الاخوان للطباعة ..
- .. شركة دار الاخوان للصحافة ..

وهذه كلها لا صلة لها بهيئة الاخوان أو مشروعات الاخوان ولا بمنشآت الاخوان ولكنها وضعت هذا الاسم من باب الدغاية التجارية وفيها رؤوس أموال ضخمة ومساهمين وضعوا كل ثروتهم فيها فشركة الاخوان للتجارة بميت غمر يملكها خمسة وضع كل شريك منهم ألف جنيه هى كل ثروته وبارك الله لهم فى بزقهم وصاروا بشركتهم على خير حال حتى نكبوا بهذه النكبة التى لم تكن تخطر لهم على بال ، وقد اثبتوا بالدليل القاطع أن هذه هى أموالهم الخاصة وأن لا صلة له بأموال الاخوان ومع ذلك فقد صدر الأمر بوضع هذه الشركة تحت الحراسة .. وبقيّة الشركات لازالت الى تاريخ هذا البيان مغلقة الأبواب .. ولقد بلغ عدد الموظفين المتعطلين بسبب اغلاق هذه الشركات ٥٠٠ خمسمائة شخصا ما بين موظف وعامل واصبحوا الآن ولا مورد لهم يهيمنون على وجوههم فى كل واد .

٥ - التفتيش والرقابة والازعاج :

وقد دأب البوليس منذ صدرت هذه الأوامر على مضايقة كل من يظن أن له أقل اتصال بالاخوان بتفتيش منزله في غسق الظلام وترويع النساء والاطفال عدة مرات أو تفتيش متجره كذلك تم فرض رقابة على التليفونات والخطابات والأشخاص والمنازل والتنقلات حتى على السيدات تخنق الانفاس وتقتل الحريات ويتنافى مع كل أمن وهدوء واطمئنان وكثيرا ما يدعى الناس الى المركز أو الأقسام وتوجه اليهم اسئلة في بلاغات كيدية أو اتهامات شكلية أو تافهة ولا يراى من ذلك كله الا الاحراج والاعنات .

هذه بعض نماذج من المظالم الواقعة على الاخوان المسلمين في هذه الأيام والتي لم ير التاريخ لها مثلا في سالف الزمان واذا عرف أن الاخوان المسلمين منتشرين في كل قرية وفي كل مدينة وفي كل مصلحة وفي كل ديوان وأنهم هم وأقاربهم وجيرانهم وكل المتصلين بهم يعيشون في هذا الجو المضطرب امكنا أن نتصور الى أى مدى تعمل الحكومة نفسها على الاخلال بأمن الشعب وراحته وطمأنينته وهى المسئولة عن أن تدفع عنه الظلم وتوفر له الهدوء والاطمئنان .

٦ - المحاكمات والتلفيقات :

وتنص أحكام الأمر العسكرى على محاكمة كل خمسة من أعضاء الاخوان يجتمعون في مكان بقصد العمل على تحقيق بعض أغراض الجماعة وذلك الشرط قلما ينظر اليه أحد وكانت النتيجة أن أصبح الاخوان الذين عاشوا في مجموعات الاخوة عشرين سنة لا يستطيع خمسة منهم أن يلقي بعضهم بعضا في أى مكان . لقد فتح هذا النص باباً واسعاً للدسائس والوشايات فيكفى أن يبلغ

انسان ان خمسة في دكان حلاق او بقال او في منزل صديق او قريب حتى يداهمهم البوليس ويقبض عليهم ويسوقهم الى السجن ثم النيابة العسكرية بعد عدة ايام ليحكم عليهم بعقوبة اقلها ستة اشهر فهل رأى الناس مثل هذه الاحكام في اى بلد من البلدان؟؟

الفصل الثانى

بطلان اتهام الحكومة للاخوان

لقد اتهمت الحكومة الاخوان المسلمين بثلاث اتهامات كلها باطلة :

اتهمتهم بأنهم عصابة ارهابية تشجع الجريمة وتهدد الامن وتعبث بالقانون وبأنهم تحولوا من جماعة دينية الى هيئة سياسية .

وانهم يعملون فى سياستهم على قلب نظام الحكم .

وسنبين بالدليل والبرهان بطلان كل هذه الاتهامات وانها ليست الا ذريعة لستر السبب الحقيقى للعدوان على الاخوان .

١ - بطلان اتهام الجريمة والارهاب :

اراء سعادة وكيل الداخلية عبد الرحمن بك عمار أن يثبت على الاخوان هذا الاتهام فكتب مذكرة مطولة اعتبرها الحاكم العسكرى أساساً لصدور الامر بحل الاخوان وعملت الحكومة على اذاعتها ونشرها على التجار والعمال والطلاب فى كل مكان وطبعت به ملحقا خاصاً للوقائع المصرية وقد أورد فيها وكيل الداخلية ثلاثة عشر حادثة أسماها جرائم ونسبها الى الاخوان وقد كتب المرشد العام للاخوان رداً على هذه المذكرة فند به كل ما جاء فيها ولكن هذا الرد لم ينشر طبعا ولا يمكن طبعا أن تسمح

الرقابة بطبعه ونشره على الناس بل ان وجود صورة منه مع أحد كانت كافية لاعتقاله وسجنه .

وخلاصة هذا الرد أن هذه الحوادث لا تخرج عن أربعة أقسام . . بعضها مكذوب وبعضها مفترى لا أصل له كحادثة ضبط الاخوان بالاسماعيلية يتدربون على صنع القنابل والمفرقات وبعضها حكم فيه ببراءة الاخوان براءة تامة كالحادثة الاولى التى افتتح بها سعادة الوكيل مذكرته وهى الجناية العسكرية التى اتهم فيها اثنان من الاخوان وحكم ببراءتهما من هذا الاتهام . . وبعضها كان العدوان فيه على الاخوان فلم يكونوا معتدين ولكن معتدى عليهم أفطع اعتداء كقضية مدرسة شبين الكوم التى استشهد فيها أحد طلاب الاخوان وحكمت المحكمة . . على قاتله بخمسة عشر عاماً وتعويض قدره ألف من الجنيهاًت . . وبعضها فردية من دوافع شخصية أو عائلية لا صلة مطلقاً بينه وبين هيئة الاخوان أو احدى شعبها فى أى مكان .

فكيف تتخذ أمثال هذه الحوادث دليلاً على ادانة يترتب عليها الحكم بالحل وهو الاعدام على أكبر هيئة ظلت عشرين عاماً تخدم المجتمع والاسلام ويكفى لدحض هذه التهمة وإبطالها ان الاخوان عاشوا عشرين عاماً طوالاً يزداد نشاطهم فى ظل القانون فلم يستطع أحد أن يعتدى عليهم الا فى غيبته وبسلاح الاحكام العرفية وهى سلطة استثنائية لم تمنح لمثل هذه الشئون والأحوال .

رد شبهات :

أما ما يوجهه للاخوان من شبهات فى هذا الباب فهذا بيانه ، ورد بغاية الوضوح والبيان .

١ - ما وجد فى بعض أماكن للاخوان من أسلحة أو ذخائر أو مفرقات معروف سببه :

وهو أن الإخوان كانوا هم الهيئة العاملة النشيطة التي ساعدت الهيئة العربية العليا في الحصول على أسلحة من مختلف الأماكن وساعدت اخوان فلسطين عند حضورهم الى مصر لشترى السلاح بكل ما استطاعت من مساعدة وساعدت الجامعة العربية رسمياً في هذا السبيل وجهزت معسكراً كاملاً باسم الإخوان في السويس ثم في النصيرات وفي البريج فهذه الأسلحة للمجاهدين من الإخوان أو الفلسطينيين أو الهيئة العربية - والحكومة نفسها تعرف ذلك ولم تكن تنكره حتى تغيرت سياستها عدة مرات فكانت أحياناً تطلق الحرية للناس وأحياناً تصدر ما يجمعونه بأموالهم من سلاح بعد اذنهم لهم بذلك وأحياناً تسمح بسفر هذا السلاح للمجاهدين وأحياناً تمنع السفر الى حين وهكذا - فهذا السلاح كان مدخراً لقضية فلسطين التي افسدتها علينا سياسة الحكومات المترددة التي اسلمت نفسها للمطامع تارة وللغاصبين تارة أخرى حتى وصلنا الى هذه النتيجة المحزنة التي لم يكن يتوقعها أشد المتشائمين .

فالفرض من هذا السلاح معروف والسبب في عدم تسليمه تردد الحكومة وتناقض سياستها واستمرار الأمل في الاستفادة منه بيد المجاهدين في فرصة من الفرص فلم يكن عدة ارباب ولا أداة عدوان .

٢ - حوادث الانفجارات في المحلات اليهودية .

يجب أن نكون منصفين في الحكم وأن نسأل أنفسنا بخصوص هذه الحوادث هذه الاسئلة :

هل ثبتت هذه الحوادث على أحد بخصوصه الى الآن ؟ مع أنها لازلت رهن التحقيق ، وعلى فرض ثبوتها على أحد فهل ثبتت صلة هذا الفاعل بالإخوان المسلمين ؟ وما مدى هذه الصلة

ان وجدت ؟ واذا فرضنا أنه من صميم الاخوان فهل ثبت ان
الهيئة أمرته بهذا او شجعته عليه او وافقت عليه او اذنت
له فيه ؟؟

هذه اسئلة يجب ان نجيب عليها قبل ان نجمل الهيئة النافعة
العاملة تبعة هذا الاتهام . على ان هذه الحوادث في حقيقتها
لا تخرج عن انها اثر من آثار تحمس بعض الشباب بمناسبة
الحرب وبمناسبة موقف المواطنين الاسرائيليين الجامد من مساعدة
فلسطين العربية وموقف بعض المصريين منهم بالمشايعة والمناصرة
وثبوت مساعدة كثير من العناصر اليهودية في مصر للصهيونيين في
فلسطين مساعدة كبرى كان لها اثر بالغ في ترسيخ اقدامهم
وتنظيم مستعمراتهم وامدادهم بالسلاح والمال .

وامام هذه العوامل وفي غمرة السفور ومقتضياتها اندفع
بعض الشباب الى الاعمال وعليهم وحدهم تبعتها وأمرهم في ذلك
لله .

٣ - حادثة الخازندار بك رحمه الله :

لم يكن أحد أشد أسفاً على هذا الحادث من الاخوان لانه
ألقى عليهم هذه الشبهة التي ما كانوا يرضون لتلقى عليهم في يوم
من الأيام ولا يتصور انه كان بتدبير من الهيئة او بايعاز منها وكثيراً
ما تكون الحوادث وحدها هي الدافع الى مثل هذا العمل فقد
جاءت احكام الخازندار بك رحمه الله على الطلاب الذين ألقوا
القنابل على أندية الانجليز بالاسكندرية صارمة قاسية اذ حكم
على كل طالب منهم بعشر سنوات مع انه اصدر على « حسن
قناوى » سفاح الاسكندرية - مثلاً - بسبع سنوات . وكان الطلبة
يتصورون انهم يستطيعون بحركاتهم هذه ان يحققوا أهداف الوطن
ويزعجوا الانجليز فلا يتشددون مع المفاوضين المصريين ومثل هذه
الاحكام - في عرفهم - تعوق نشاط هذه الحركة الوطنية فيما

يعتقدون ومن هنا اندفع هذان الطالبان الى هذا العمل ولسنا نسوق ذلك رضا بما عملا أو دفاعاً عنهما بعد أن قال القضاء كلمته ولكننا انما نسوقه لندفع عن هيئة الاخوان أن تكون هي مصدر التدبير أو الإيعاز .

٤ - حادث دولة النقراشي باشا :

ولازال بين يدي القضاء وقد وقع ولاهية تسأل ولا قيادة تدبر اذ كانت قيادة الاخوان بين معتقل أو مراقب وهو رد الفعل الذي كنا نتحاشاه ونتمنى أن لا يقع ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه وعواقب الأمور بيد الله .

٥ - حادثة المحكمة :

لقد استنكره المرشد العام أشد الاستنكار وبعث بكلمة (١) في هذا الصدد للجرائد فلم تنشر وألم له الاخوان في كل مكان أشد الألم ونعتقد أنه تدبير ضد الاخوان اريد به افساد خطتهم التي كانت تقوم على التفاهم مع الحكومة والتي مهد لها المرشد العام بيانه الذي نشر في الجرائد قبل الحادثة بيومين اثنين ويجب - والحادث لازال تحت التحقيق ان نذكر انفسنا بالاسئلة الثلاثة الماضية وهي : هل ثبت أن هذا المقبوض عليه هو الذي ارتكبه مع أنه مصر على الانكار وما مدى صلته بالاخوان ؟؟ وهل أمر به أو شجع عليه من قبل أحد منهم ؟؟ على أن العدالة تقضى بأن كل الحوادث التي تقع بعد الحل انما يسأل عنها معهم الحكومة التي تحرم على الاخوان أن يجتمعوا أو يتناصحوا أو يزونا تبعة عمل من الأعمال .

٦ - خطابات التهديد :

ولقد توالى خطابات التهديد الى الحكام ودور الحكومة والمنشآت العامة وشجعت الحكومة نفسها هذه الحركة بنسبتها

(١) نشرتها الاساس لسان حال السعديين بعد اغتياله مباشرة لتوهم ان الارهابيين هم الذين قتلوه ! !

الى الاخوان واتهامهم بها ظلماً وعدواناً والنشر عنها في الجرائد حتى صارت عبثاً سخيفاً ومداعبة ثقيلة ومسلاة يتسلى بها الاطفال في المدارس ويزعجون بها الآمنين من الأهلين ومع هذا فلم يثبت الى الآن أن خطاباً واحداً من هذه الخطابات كتبه أحد الاخوان وأن الاخوان ولا شك يستنكرون هذا الصغار ويحذرون من الاصغاء أو التأثير بمثل هذه الأوهام .

وقد بلغت الجراة بهؤلاء العابثين أن يوجهوا مثل هذه الخطابات الى القصر الملكي باسم الاخوان - والاخوان يبرأون الى الله من كل من يلجأ الى هذا الدس الحقيق ويسألون الله تبارك وتعالى أن يحفظ جلالة الملك المعظم ويؤيد عرشه وأن يجعل عهده عهد أمن وطمأنينة وسلام وعدل وانصاف آمين .

وبعد :

هذا البيان يتضح لكل منصف براءة الاخوان المسلمين من هذه التهمة تهمة الجريمة والارهاب وبقي أن نوجه هذا السؤال : من المسئول الآن عن اضطراب الأمن ووجود هذه الحالة من القلق والذعر في جميع انحاء البلاد ؟؟ وكيف السبيل الى اعادة الأمور الى وضعها الطبيعي من الهدوء والاستقرار ؟

الحكومة باقدامها على حل الاخوان المسلمين بلا مبرر ومبالفتها بعد ذلك في ظلمهم واضطهادهم وهم هذه المجموعة الضخمة من أبناء البلد واستمرارها في هذا الظلم والاعتداء هي المسئولة ولاشك عن هذا الاضطراب والسبيل الى عودة الأمور الى طبيعتها من الهدوء والاستقرار معبدة مسره مأمونة : هي الغاء هذا القرار ورفع هذا الظلم عن هؤلاء المواطنين الاخيار وأخذ المجرم بجريمته في حدود القانون بالعدل والانصاف ، وبغير هذا ستظل هذه الحالة وتزداد وتكون الحكومة قد وضعت بيدها بذور ثورة لا يعلم مداها الا الله .

وان الاخوان لازالوا معتصمين بالحكمة والصبر مستسلمين
لقضاء الله تبارك وتعالى راضين بحكمه ولكن العقلاء منهم يخشون
أشد الخشية أن يفلت الزمام منهم ان استمرت الحكومة في
الاعتداء على الأبرياء والتضييق على الأحرار الفضلاء ونهاية
الضغط الانفجار وحق الدفاع عن النفس والمال حق مشروع في
كل زمان ومكان .

بطلان اتهام الانحراف عن الدين الى السياسة

وهذه التي طالما كتب فيها الاخوان واطالوا واسهبوا وخلاصة
ما قيل ويقال أن هناك أربع نظرات يجب أن يتأملها المنصف قبل
أن يصدر حكمه في هذا الاتهام :

الأولى - ان طبيعة الدين الاسلامي نفسه لم تفرق بين الدين
والسياسة وتعرض الاخوان للسياسة سواء اكانت من حيث
المطالبة بحرية البلاد وحقوقها أم وجوب الأخذ بنظم الاسلام
الحنيف في أوضاعها الاجتماعية على اختلافها ففرض مستمد من
الاسلام نفسه ومعتمد عليه وهو جزء من أجزاء هذا الدين
لا انحراف فيه .

الثانية - ان الاخوان في الحقيقة قد اضطروا الى ذلك
اضطراباً بفعل الحوادث والظروف وحدها فقد كان نشوب الحرب
العالمية الثانية وعلان الاحكام العرفية وكبت الحريات وتوجيه
الاضطهاد الى الاخوان بحيث لم يكن منفذا للدفاع الا مجلس
النواب ثم كانت الهدنة بعد ذلك وتطلع الشعوب الى
استكمال استقلالها والحصول على حقها مع ضعف الهيئات
السياسية في مصر وتفككها واختلافها .. كل ذلك دفع بالاخوان
وهم هيئة شعبية كبرى الى هذا المسرح ومع هذا فقد ابلت
أحسن البلاء في هذا الميدان وساهمت في قضية الوطن وقضايا

البلاد العربية والاسلامية بأوفى نصيب ولو أخذ الساسة والحكماء بما أبدى الاخوان من آراء في علاج قضية فلسطين وحل قضية السودان لما وصل بهم الى هذا الحال وقرارات ومؤتمرات الاخوان وهيئتهم التأسيسية ومذكراتهم ورسائلهم خير شاهد على صدق هذا الكلام .

الثالثة : ان الاخوان لم يعملوا يوما من الايام على أساس المناورات الحزبية أو المغانم السياسية ولكنهم عملوا بروح الوطنين المتجردين الذين ينظرون الى المسائل من حيث نفعها للوطن احساساً بمصلحته وان كانت طبيعة الحزبية السياسية لم تفهم من مظاهر الخلاف والخصام ولكنهم مع ذلك لم يخرجوا عن حدود الدفاع المذهب وتمنى الخير للجميع والترحيب بالوحدة والجماعة والدعوة اليها في كل حدث من الاحداث .

الرابعة - ان الاخوان حين اقتحموا هذا الميدان منذ سنة ١٩٤٥ كانوا امتاء على مبادئهم وخطتهم ومشروعاتهم فاعلنوا بمناسبة صدور قانون الجمعيات الخيرية أنهم يفصلون تمام الفصل نشاطهم الاجتماعى الخيرى عن نشاطهم الدينى والوطنى وظلوا يعملون فى الميدانين فى حدود النظام والقانون وسجلت جمعياتهم فى وزارة الشؤون الاجتماعية ولم تر حكومة من الحكومات فى هذا الوضع انحرافاً عن الدين أو خروجاً على القانون أو منافاة للنظام أو تنكراً لمبادئ الجماعة نفسها حتى يقول سعادة وكيل الداخلية « ان هذه الجماعة قد خرجت على نظامها الأساسى » مع ان كل ما هناك تنظيم وتفصيل . .

بطلان اتهام العمل على قلب نظام الحكم

وهذه فى الواقع اعجب الاتهامات ولا ندرى أى نظام حكم يعنى هؤلاء المتهمون ، ان نظام الحكم فى مصر اما دينى وهو الاسلام

الذى ينص الدستور على أنه دين الدولة الرسمى واما مدنى وهو النظام الديمقراطى الذى يقوم على ارادة الشعب واحترام حريته والذى فصله الدستور تفصيلا فهل الاخوان المسلمين يعملون على قلب أحد هذين النظامين اللهم لا !! والاف مرة لا !! فان أساس دعوة الاخوان هو الاسلام ولا وسيلة لهذه الدعوة ولا حماية لها الا بالدستور الذى يكفل الحريات فكيف يوجه الى الاخوان مثل هذا الاتهام والحق أن الذى قلب نظام الحكم فعلا هو هذه الحكومات التى اهملت احكام الاسلام وعطلت روح الدستور .

هذه المنكرات الفاشية وهذه الدور المشيدة للهو واللعب والخمر والميسر والرقص والعبث والفساد وهذه الفرائض المهدرة التى لا يؤديها الكبار ليكونوا قدوة لغيرهم من الناس وهذه الاحكام المستمدة من غير كتاب احكم الحاكمين كل ذلك هدم للاسلام وقلب لنظام المجتمع الذى يؤمن بالاسلام وهذه المظالم الواقعة على الافراد والجماعات واهدار الحقوق وكبت الحريات ومنع المجالس والبرلمانات وتزييف ارادة الشعب فى الانتخابات قلب لنظام الحكم المدنى الذى يقوم على الدستور وليس المسئول عن ذلك الاخوان المسلمون ولكن الحاكمين المسيطرين . وانما يريد الاخوان صلاح الحال واستقامة الاوضاع الدينية والدنيوية فى هذا البلد الامين بوسيلة معروفة مشروعة هى الدعوة والاجتماع والتربية وحسن التوجيه وذلك حق لكل مواطن لا يحول بينه الا كل ظالم معتد جبّار والله من ورائهم محيط .

على أنه اذا كان الكيد والألم من هذا الحال المقلوب وهذا الباطل الزائف الذى يلبس ثوب الحق زوراً قد وصل ببعض الشبان من الاخوان او غير الاخوان الى أن يتخيلوا او يفكروا أو يظنوا ان فى مقدروهم أن يغيروا هذا الوضع الفاسد بوسائل من العنف كاستخدام القوة فهؤلاء مسئولون عن نتائج تفكيرهم

وليست هيئة الاخوان مسئولة عنهم أو عن غيرهم ما دام طريقها واضحاً ووسيلتها معروفة معلنة على الخاص والعام مقررّة في قوانينها ونظمها ورسائلها لم تخرج عليها يوماً من الأيام .

ومن الانصاف ان نقول لوجه الحق ان الحكومات المتعاقبة والتيارات السياسية في مصر مسئولة مسئولية كبرى مع هؤلاء الشبان عن سلوكهم هذا الاتجاه فهي بتماديها في الباطل وكبتها للحق دفعتهم دفعاً الى هذا السبيل ونحن لا ندافع بهذا القول عن هذا الاتجاه الذي لا نشجعه ولا نرضاه فان خطتنا الصبر والمطاولة والتربية والتكوين والانتظار ولكنها كلمة حق يجب ان يقال لعل فيها تبصرة وذكرى ونذيراً للغافلين عن تطورات النفوس وتقلبات الاحوال .

الفصل الثالث

السبب الحقيقي لاصدار امر الحل وموقف الحكومة المصرية من الاخوان

واذا كانت هذه الأسباب التي ذكرها سعادة وكيل الداخلية في مذكرته كلها باطلة وهذه الاتهامات التي وجهها للاخوان غير صحيحة فما السبب الحقيقي لاصدار امر الحل ووقوف الحكومة المصرية من الاخوان هذا الموقف الشاذ الذي لم تقفه من أحد حتى من الصهيونيين أعداءها المحاربين والجواب على ذلك أن هناك عدة أسباب منها :

١ - الضغط الأجنبي :

فلقد اقر سعادة وكيل الداخلية بنفسه للاستاذ المرشد العام ان مذكرة قدمت الى النقراشي باشا من سفير بريطانيا وسفير فرنسا والقائم بأعمال سفارة امريكا بعد أن اجتمعوا في فايد في ٦ ديسمبر تقريبا يطلبون فيها المبادرة بحل الاخوان المسلمين وذلك بالطبع طلب طبيعي من ممثلى الدول الاستعمارية الذين يرون في الاخوان المسلمين اكبر عقبة أمام الامتداد لمطالبهم ولشعبها في وادى النيل وفي بلاد العرب ومواطن الاسلام - وليست هذه أول المرات التي طلب فيها مثل هذا الطلب بل هو طلب تقليدى كان يتكرر دائما على لسان السفير البريطانى في كل المناسبات لكل الحكومات وكانت كلها تحجم عن اجابته حتى في اخرج الاوقات فلقد طلبت السفارة من رفعة النحاس باشا في سنة ١٩٤٢ (والحرب العالمية على اشدها والامان على الأبواب) حل الاخوان المسلمين وتعطيل نشاطهم فأبى أن يجيبه الى ذلك واكتفى بإغلاق الشعب

كلها مع بقاء المركز العام الى حين وكان في وسع دولة النقراشي باشا رحمه الله أن يرفض هذا الطلب أو أن يتفاهم مع الاخوان على وضع يريحهم ويريحه ولقد كان الاخوان على أتم الاستعداد لهذا التفاهم وبخاصة بعد عودة المرشد العام من الحجاز على أنه لم يفعل ذلك وخطأ هذه الخطوة التي لا تدل الا على ان مصر لازالت للاجانب قبل ان تكون لابنائها وأنه لازال للاجانب كل النفوذ والسلطان في هذه الاوطان ولا حول ولا قوة الا بالله .

٢ - التمهيد للمفاوضات :

كما أن من هذه الأسباب كذلك التمهيد لاجراء المفاوضات مع الانجليز من جديد وقد علم الخاص والعام ان الاخوان هم أعظم العقبات ضد المساومة على حقوق البلاد والعبث البريطاني بها في مناورات المفاوضات وقد اشارت الى ذلك الصحف الاجنبية بمناسبة قرار الحل فكان طبيعيا أن يمهد للمفاوضات المنتظرة بحل الاخوان وشغلهم بأنفسهم عن مجريات الأمور وتقلبات الأحوال وعن التطلع الى ما يجري بالسودان من فظائع ومآسى ونكبات وهاهى ذا بوادى السياسة ونتائجها بدأت فى الظهور الآن وسيعيد التاريخ نفسه من جديد فتتآلف الاحزاب وتتم المفاوضات وتوقع المعاهدة وتصبح معاهدة المجد والفخر .

٣ - ستر الفشل فى قضيتى فلسطين والسودان :

ولقد فشلت الحكومة المصرية والحكومات العربية فشلا ذريعا فى حل قضيتى فلسطين والسودان وتعلم الحكومة تمام العلم معرفة الاخوان الدقيقة ببواطن الأمور وأسباب هذا الفشل وتشعر بأنهم سيشددون عليها الحساب فارادت أن تسبقهم الى ذلك وأن تستر هذا الفشل بهذا الاجراء ولعلها كانت تتوقع أن يثور الاخوان فى مصر أو يتمرد المتطوعون منهم فى فلسطين فتحملهم تبعه ما يكون بعد ذلك ولكن الاخوان لا يسعهم فى دينهم واخلاصهم

لوطنهم وأمتهم الا أن يسدوا على الفتنة كل الثغرات فلم يكن منهم الا ضبط الاعصاب وتحمل الصدمة بالصبر والثبات ومعالجة الأمور بالحكمة والاناة والعافية للمتقين .

٤ - الإعداد للانتخابات القادمة :

كما وقر في نفس القائمين بالحكم انهم هم الذين سيجرون الانتخابات القادمة في هذا العام وأنهم بذلك يستطيعون أن يكتسبوا دورة برلمانية جديدة بالاساليب المعروفة في الانتخابات وهم يعلمون مدى تغفل فكرة الاخوان في نفوس الشعب ومختلف طبقاته وبخاصة في القرى والريف فكان طبيعيا أن يحسبوا حساب منافستهم في هذا الميدان وأن يحاولوا بمثل هذه الضربة ان يباعدوا بينهم وبين بعض الجمهور ويشوهوا جهادهم هذا التشويه على ملأ الناس وهكذا تلعب الروح الحزبية دورها في مثل هذا الشأن الخطير النتائج العميقة الآثار .

٥ - الاصابع الخفية :

ولا ننسى في هذا المضمار عمل الاصابع الخفية والدسائس من ذوى الغايات الذين خاصموا هذه الدعوة من أول يوم وتربصوا بها الدوائر حتى امكنتهم منها الفرصة وساعدتهم الظروف فاحكموا الخطة ودأبوا على التدبير والكيد حتى وصلوا في النهاية الى ما يريدون فاليهودية العالمية والشيعوية الدولية والدول الاستعمارية وانصار الاتحاد والاباحية كل هؤلاء من أول يوم يرونه في الاخوان ودعوتهم السد المنيع الذى يحول بينهم وبين ما يريدون من تحلل وفوضى وافساد ولا يألون جهدا في معاداتهم بكل ما يستطيعون وهم لم يستطيعوا كتمان شعورهم هذا ولا اخفاء سرورهم وفرحهم لنجاح خطتهم حين أعلن قرار الحل فأقاموا المآذب والولائم وتبادلوا التهاني وجعلوه يوما من أيام المواسم والأعياد .

لقد حل الأمر العسكرى الاخوان قبل وقف القتال نهائيا والانسحاب من فلسطين ، واقتالوا الامام الشهيد قبل توقيع الصلح والهدنة الدائمة بعشرة أيام حتى لا يناهض ذلك .

وهكذا أقرت الحكومة المصرية بهذا التصرف أعين الضالين
المضلين بالعدوان على المؤمنين العاملين وإلى الله المشتكى والله
غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون وتلك الأيام نداولها بين
الناس والله عاقبة الأمور .

الفصل الرابع

ماذا قدم الاخوان لوادى النيل وبلاد العروبة ووطن الاسلام

وحتى تقرب للتصور والافهام مبلغ الخسارة الفادحة التى اصابت الوطن والاسلام بتعطيل نشاط الاخوان المسلمين ولو الى حين نضع بين يدي الراى العام هذه الصورة المصغرة جداً من آثار جهاد الاخوان خلال عشرين عاما مضت حافلة بأعظم الأعمال .

١ - فكرة جديدة وشعور جديد :

لقد أعلن الاخوان فى الناس ان الاسلام نظام اجتماعى كامل فهو ليس ديناً فقط بالمعنى الذى قررته النظم الاوربية فى الازدهان مقتصر على المعابد والصوامع والخلوات ولكنه : دين ودولة ونظام كامل للحياة بتناوله كل شىء فى مجتمع المؤمنين به والمفتدين له وليست هذه الفكرة جديدة فى الحقيقة لأنها طبيعة الاسلام الذى جاء به رسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عن ربه **فأنشأ ديناً وأحيا أمة وأقام دولة وأسس حضارة** دونها كل الحضارات السابقة واللاحقة ولكن الجديد هو احياؤها فى النفوس ولفت الأنظار اليها بعد أن كادت تصبح فى زوايا النسيان والاهمال بسبب غلبة الثقافة الغربية والخديعة بما جاءت به من نظم واصلاحات وقررت فى الازدهان من مبادئ وأوضاع تفصل بين الدين والدنيا فى مختلف شئون الاجتماع .

٢ - جيل جديد :

ولا شك أن دعوة الاخوان انشأت جيلاً جديداً من الناس يعيش بفكرة ويعمل لغاية ويكافح فى سبيل عقيدته ويعطى ولا يأخذ

ويؤمن بالله واليوم الآخر ويتمسك بالفضيلة ومكارم الاخلاق ويؤثر
البذل والتضحية في سبيل الله وابتغاء مرضاته ويعزف عن شهوات
الدنيا ومطامعها الزائلة ويتميز في المجتمع بذوق خاص وحكم
خاص وفلسفة عالية يطبقها الصغير ويوضحها الكبير ويشترك في
الشعور بها ابناء الفكرة على السواء وإن اختلف أسلوب التعبير .

لقد كان المواطن المصري يكره الغربة وينفر من الهجرة ويفر من
الموت ويخاف من تبعات الجهاد لا في قصور في طبعه - فهو افضل
الطباع - ولا عن نقص في نفسه - فهي أعلى النفوس - ولكن
على ضعف في أساليب التربية وسوء في معاني التوجيه وخلو من
الأهداف والآمال فجاءت دعوة الاخوان تحارب هذا كله بالتربية
القوية والتوجيه الصحيح ووضع الهدف الواضح المستنير أمام
هذه النفوس المشرقة بطبعها وموارثها وعمق ايمانها فنشأ جيل
عزيز كريم مغامر لا يبالي أن يذهب الى اقصى الأرض في سبيل
مختار على قصر المدة واضطراب الظروف والأحوال جيل
غايتة فيلقى الموت باسماء كأنه يزف الى عروس ويقدم للجهاد
ما يملك من طريف ولقد ظهرت هذه الخصائص بأوضح صورها
في المتطوعين من الاخوان في فلسطين أولئك الذين اتوا بالأعاجيب
وكانوا أمثال الشجاعة والنزاهة والعفة والأمانة وحسن الاخلاق
وقاموا دليلاً عملياً على نجاح أسلوب الاخوان في تخريج الرجال
وبناء الأجيال يقطع لسان المكابرين ويأخذ السبيل على المجاهدين .

٣ - مدارس ومعاهد ومساجد :

ولقد تألف للاخوان في مصر وحدها ٢٠٠٠ الفا شعبة وفي
السودان خمسين غانت كل دار من دورها معهداً للثقافة الشعبية
ولقد أسس الكثير منها المنشآت العلمية والدينية وبعض المدارس
والمعاهد الليلية والنهاية فأحدثت حركة ثقافية كانت منار التقدير
والاعجاب .

٤ - شركات ومصانع ومنشآت اقتصادية :

لقد وجهت هذه الدعوة الشباب الى الميدان الاقتصادي وساعدت على انشاء عدة شركات تتبعها عدة مصانع كان يعمل فيها أكثر من ٥٠٠ شاب ما بين موظف وعامل واخذت روح المغامرة الاقتصادية تدب في نفوس الكثيرين من غيرهم وكانت هذه المعامل والشركات تمثل فكرة اجتماعية طيبة هي فكرة تضامن العامل مع صاحب العمل بروح الاخوة الانسانية مع المساهمة الاقتصادية أيضاً فبالعامل مساهم في المصنع وله جزء من رأس المال وبذلك قضى تماماً في هذه البيئة على اسباب الخلاف وكانت تجربة موفقة ناجحة كل النجاح .

٥ - صحف وجرائد ومجلات :

ولقد أمدت الدعوة المجتمع المصري بغذاء ثقافي بما نشرته من صحف وجرائد ومجلات وكتب فكانت هناك جريدة الاخوان اليومية ومجلة الاخوان الاسبوعية ومجلة الشهاب الشهرية الى مجموعة من الكتب القيمة تسابق في تأليفها ونشرها كتاب من الاخوان في التاريخ والادب والاجتماع .

٦ - مؤسسات طبية واندية رياضية وبر واحسان :

وكان لجماعات اقسام البر والخدمة الاجتماعية فضل كبير في انشاء عيادات ومستوصفات في كثير من الاحيان وانشاء مستشفى شعبي في حي العباسية مع توجيه الشباب الى العناية بالناحية الرياضية والاتصال بالاندية في هذه الناحية مما جمع بين طب الوقاية وطب العلاج ودرس مشروع التأمين الصحي للاعضاء وكان على وشك النفاذ وكان للاخوان بعد هذا فضلاً بتنظيم الاحسان والصدقات في كثير من القرى والبلدان .

٧ - وحدة جامعة :

وقوق هذا كله فقد كانت دعوة الاخوان فى الحقيقة وحدة جامعة للعناصر الحية العاملة المخلصة فى كل بلاد العروبة ومواطن الاسلام وكانت بذلك تمثل احسن تمثيل الجامعة العربية الشعبية او الجامعة الاسلامية بعبارة اوسع فهى حلقة الاتصال بين الهيئات والجامعات الاسلامية فى كل هذه البلاد والتواصل والتراسل دائم بينها فى كل وقت وبخاصة امام الظروف الطارئة والاحداث الجسام ومن هنا ساهمت الدعوة فى كل الحركات التحررية للبلاد العربية والاسلامية فاتصلت بسوريا ولبنان فى محنتهما حتى جلا عنها الفرنسيون وتم لهما الاستقلال وابلت فى قضية فلسطين احسن البلاء وشاركت الباكستان فى شعورها واملها والها حتى ظهرت الى الوجود وكان لها فى الحركة الاندونيسية الاثر المحمود حتى ان الحزب الاسلامى اعلن انضمامه للاخوان وظلت الدعوة كذلك تناضل مع احرار شمال افريقيا فى سبيل حقهم المصوب الى الان فضلا عن تنبيهها الازدهان الى حقوق الاقليات الاسلامية فى مختلف الاوطان فكانت بذلك وحدة بين المسلمين اينما كانوا اساسها وحدة الالم والامل ولجنتها العمل والايمان . هذا بعض ما قدم الاخوان المسلمون للامة خلال كفاحهم المبارك فهل من الاحزاب والهيئات من سلك هذا السبيل او قدم مثل هذا المنهاج والانتاج وياويع امة تقدر على الهدم ولا تحسن البناء وانا لله وانا اليه راجعون .

الفصل الخامس

خطوات التفاهم قبل الحل وبعده

اننا نعلم ان خصوم هذا الوطن كثيرون وهم له بالمرصاد وان الأمة في هذه الظروف احوج ما تكون الى كل ذرة من جهود ابنائها حاكمين ومحكومين وكل دقيقة من وقتهم تصرف في النافع المفيد من الأعمال وقد قدرنا التبعة التاريخية الجسيمة التي يتحملها من يتسبب في صرف الشعب عن واجبه في هذه الأوقات ولهذا تحملنا الصدمة العنيفة التي لم نكن نتصورها بصبر عجيب وتلقيناها بهدوء وثبات وحاولنا أن نمهد السبيل للحكومة لتراجع نفسها وتعيد الأمور الى نصابها وبذلنا جهد المستميت في سبيل تفادي الكارثة والعمل على حصر نتائجها السيئة في اضيق نطاق وكل ما ترجوه من وراء ذلك أن نعذر الى الله والناس ولكن المسئولين هداهم الله أبوا الا أن يضاعفوا مظاهر الظلم ويسيروا في طريق الاعتداء الى النهاية ويبالغوا في التبريل بالابرياء .

من حق الراى العام علينا أن نطلعه في هذا البيان بما اتخذنا من خطوات للتفاهم حتى يتحمل المعتدون وحدهم أمامه تبعة النتائج التي تترتب على مسلكهم وحتى يعمل المخلصون الفيورون معنا على النصيح لهم بالعدول عن خطئهم ومن الانصاف أن نقول للضارب كف قبل أن نقول للباكى أسكت والله نسأل أن يهديننا جميعاً سواء السبيل .

لقد اتصل المرشد العام للاخوان بالحكومة عقب عودته من الحجاز ليوضح لهم وجه الحق ولتفاهم معها على ماتريد فاوصدت الباب وأستعان في ذلك ببعض من لهم بها صلة فأبت الا ما اعتزمت

من قرار ولم يقل هذا من عزمه فوالى اتصالاته بكل الجهات ولكن الحكومة كانت قد صممت فلم يفد معها نصيح الناصحين ولا مشورة المخلصين .

وفوجئت الأمة بهذا القرار الخطير - قرار حل الاخوان - الذى خسرت به البلد - الى حين - هيئة من انشط الهيئات العاملة لخيرها ولم يكن احد يتصور ان ملحقاته وتنفيذه سيكون بهذه الصورة التى لم ير التاريخ لها مثيلا مع الد الخصوم والاعداء وصبر الاخوان صبر الكرام تقديرا للظروف والتبعات واستأنف المرشد العام اتصالاته بالوزراء والمسؤولين وكان كل ما يطلبه من الحكومة امرين اثنين :

(١) رفع المظالم التى وقعت على الناس بلا سبب فى أموالهم بالمصادرة وفى اعمالهم بالتعطيل وفى انفسهم بالسجن والاعتقال .

(ب) اطلاق حرية الدعوة فى الوقت المناسب بالاسلوب الذى لا ينال من هيبة الحكومة ولا يعطل من نشاط الاخوة .

وفى نظير ذلك يتعهد المرشد العام ورؤساء الاخوان ان يكونوا أعوانا صادقين للحكومة فى استقرار الأمن واستتباب النظام .

ومن كل هذا فقد أبت الحكومة كل الأباء أن تقبل حتى فكرة التفاهم على أى أساس وفوجئت الأمة بالكارثة الثانية كارثة وفاة النقراشى باشا الذى خسرت بها البلاد رجلا من زعماء نهضتها وهى أحوج ما تكون اليه وجاءت وزارة دولة ابراهيم عبد الهادى باشا ودعت الى الوحدة القومية وبدأت عهدا هذا البدء الكريم فباتصل المرشد العام ببعض أصحاب المعالي الوزراء ووجد منهم استعدادا كبيرا للتعاون على الخير حتى تستقر الأمور وتهدأ الحال وكان هذا الاتجاه فى الحقيقة افضل علاج وانجح دواء ولكن ذوى الاغراض الذين لا يعيشون الا على الصيد فى الماء العكر لم يعجبهم هذا

فأخذوا من حادث محاولة نسف مكتب النائب العام (١) ذلك الحادث الذى لا ذنب للاخوان فيه ولا علم لهم به بل اعتبروه موجهاً لهم قبل أن يكون موجهاً لغيرهم وذريعة للمناداة بالويل والثبور وعظائم الأمور ووضع العراقيل فى وجه دعاة التفاهم والاصلاح والانطلاق فى سبيل البغى والظلم والتنكيل والاعتداء واخذوا يعتقلون الابرياء من غير حساب حتى بلغ من اعتقالهم فى يومين اثنين على اثر الحادث اكثر من ثلاثمائة شخص ليس فيهم متهم او مجرح وكان هذا التصرف كافياً للعدول عن خطة التفاهم مع الذين يعمدون للمراوغة كسباً للوقت وتمكناً من الانتقام ، ولكن الاستاذ المرشد أبى ذلك ولم ييأس وعاود اتصالاته بكل من يعرف أنهم يستطيعون أن يفعلوا شيئاً لدرء هذه الاخطار ولكن النتيجة كانت الاسراف فى الظلم والاعتداء وكانت الطامة الكبرى التفكير فى أن ينقل هؤلاء المعتقلون الى الطور وهكذا رفضت الحكومة مصافحة اليد التى امتدت اليها بالسلام واصرت على أن تمضى فى خطة الاعتداء والظلم والخصام وكانت الأولى خيراً لهم لو كانوا يعقلون .

(١) ظهر من التحقيق ان المتهم قصد نسف الدولاب الذى وضعت به أوراق

سيارة الجيب .

الفصل السادس

معنى هذا الموقف ونتائجه

ومعنى هذا الموقف بوضوح أن الحكومة المصرية قد عمدت الى نخبة ممتازة وصفوة كريمة من أعز أبناء هذه الامة المثقفين المؤمنين الأطهار ذوى المصالح والأعمال لا يقل عددها عن نصف مليون من الأنفس غير من يتصل بهم من الأقارب والأصهار والأصدقاء وذوى الأرحام وحكمت عليهم جميعا بأنهم مجرمون متشردون لا يستحقون أن يعيشوا فى بلدانهم عيشة المواطنين الأمنين وصبت عليهم جام غضبها وسوء انتقامها فاستلبت حريات الكثير بالاعتقال بل بالنفى والتغريب والابعاد وشردت الكثير بالفصل والانتقام وصادرت أموالهم وأعمالهم وممتلكاتهم بعد أن احتجزت حقوقهم وكرامتهم وحررياتهم واشاعت عنهم بين مواطنيهم بكل وسائل الدعاية المختلفة والاتهامات التى لو صحت لكانت مصر بعد ذلك بلد الاجرام وموطن المجرمين لا ينازعها فى ذلك منازع .. فأوجدت بيدها فى الأمة الموحدة طبقة جديدة وطائفة مظلومة مهضومة متميزة عن بقية المواطنين بهذا الطابع طابع الظلم والكبت والاضطهاد فى سبيل العقيدة والإيمان .

ومن هذه الطائفة ؟ ؟ هى الاخوان المسلمون فلذة اكباد هذا الوطن وخيرة شبابه ورجاله والجزء الشاعر الواعى فى هذا الجسم الخامل المريض .

ولم كل هذا ؟ ؟ لاتهام باطل لم يقم عليه دليل ووهم كاذب لم يحققه برهان وخوف داهم لا مبرر له وحجة أوهى من بيت

العنكبوت وطريق الأمن والسلامة أمامهم لو أرادوا أن يسلكوه
ولا يكلفهم شيئاً إلا أن يكونوا عادلين والعدل أساس الملك كما
يقولون .

ومن الذى يفعل هذا ويحكم به ؟؟ الحكومة المصرية التى
اخفقت فى المفاوضات مع الانجليز فقطعتها وذهبت الى مجلس
الأمن فعادت منه بخفى حنين وتركت قضية الوطن على رفوفه
العالية فى زوايا الاهمال والنسيان وتجاهلت الانجليز بعد ذلك
تجاهلاً تاماً وتركتمهم يفعلون ما يريدون حتى اضاعت بهذا
التجاهل واتبعت سياسة التردد والاضطراب فى قضية فلسطين
قبلت الهدنة الأولى فأضاعت بهذا القبول كل شئ وحرمت الجيش
المصرى الباسل ثمرة انتصاره وافقدت الوطن ملايين الجنيهاً
وآلاف الرجال فضلاً عن فقدان الكرامة وسوء الحال والمآل . .
ودلت يهود مصر فلم تتخذ معهم أى إجراء مع موافقهم من
مناصرة اعداء الوطن وخصوم البلاد التى يعيش آمناً فى ظلها
كل اجنبى افاق ومتشرد طريد وعابث عريبد آمناً مطمئناً على
نفسه وماله وعيشه وفساده وتحمى حانات المسكرات وبيوت
العاهرات ودور المنكرات وابواب المراقص والبارات والتى عجزت
كل العجز عن انقاذ شعبها من براثن الفقر والمرض والجهل والعطل
والفلاء الفاحش الذى يثن منه الاقوياء فضلاً عن الضعفاء التى
لا يؤيدها ولا يسندها الا نفر قليل ضئيل من اصحاب المصالح
الشخصية فهى فى واد والأمة فى واد .

هذه الحكومة التى تطارد الاخوان المسلمين وهم الشعب
وتحكم عليهم بالاجرام والنفى والتشريد ومصادرة الأموال والأموال
والحريات ولو أخذت الأمور وضعها الصحيح وكانت الكلمة للحق
لا للقوة لحاكمنا كم نحن ايها المفرطون على هذا التفريط
ولحاسبناكم على هذا العجز أشد الحساب ولكن دولة الظلم بساعة

ودولة الحق الى قيام الساعة والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون .

وبأى سلاح هذا ؟ ؟ بسلاح الاحكام وبالسلطة الفردية الاستثنائية التي وضعت في يد الحاكم العسكري بحدود وقيود وكانت الغاية من تخويلها اياها (حماية الجيوش والمحافظة على سلامتها) فجاوز في استخدامها كل حدود وتناس كل قيد واستغلها في عكس ما وضعت له تماماً وحمى بها اعداء الجيش وحارب بها اصدقاء الجيش وزملاءه في السلاح .

من الذى يقول ان الاحكام العرفية التي فرضت لحماية الجيش من اليهود تطبق بأفزع صورها على الاخوان المسلمين اصدقاء الجيش وأعداء اليهود - لقد هم المتطوعون من الاخوان بالتوقف حين بلغهم قرار الحل الذى كان له في نفوسهم أسوء الاثر ولكنهم راجعوا انفسهم وتذكروا انهم في ميدان جهاد وأن هذا التوقف ضار بموقفهم بموقف الجيش معهم فعدلوا عنه واكتفوا بأن سجلوا احتجاجهم أمام قوادهم وعادوا الى ميادين جهادهم فهل كان الحاكم العسكري بتصرفه هذا يحمى الجيش أم يعرض سلامته للخطر .

ان الحاكم العسكري قد اعتدى على القانون أولاً بتخطيه اصول المحاكمات العادية وعدم انتظاره كلمة الحاكم فيما يوجهه الى الاخوان من اتهامات باطلة ، كما اعتدى على الاحكام العسكرية .

ثانياً - بسوء استخدامها في غير ما وضعت له وفرضت من أجله وهو بذلك قد ظلم ظلماً لم يعرفه الناس حتى في عهد محاكم التفتيش التي كانت تستر طغيانها بستار صوري من الاجراءات والمحاكمات ولا تجرؤ ان تواجه الراى العام بقرار كل سنده ارادة فرد يخطيء ويصيب .

يا حضرات السيادة الحكام — لن ترضى هذه الجماعة لنفسها أن تضع لكم تقرير مصيرها ولن تسمح لكم بأن تقلبوا الحقائق وتعتدوا على الحريات وتصادروا الأموال والممتلكات وتظلموا الأبرياء بالباطل وانها لتحملكم امام الراى العام نتائج ما يحدث عن هذا العدوان وعلى الباغى تدور الدوائر .

« ولمن انتصر بعد ظلم فأولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيغون فى الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم » . .

خاتمة

فالى حضرات اصحاب الفضيلة العلماء الرسميين والخطباء والأئمة والمفتين والقضاة الشرعيين والوطنيين .
والى رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب والى الشيوخ والنواب المحترمين .
والى رؤساء الاحزاب والهيئات والجماعات وأعضائها الموقرين والى الأساتذة من الكتاب المبرزين ورجال الصحف وحملة الأقلام النابهين والى كل ذى غيره ورأى فى وادى النيل السعيد وفى بلاد العروبة العزيزة ومواطن الاسلام الحنيف .

ونوجه هذا البيان ونبسط بين ايديهم جميعا هذه القضية ليتصوروا مبلغ الظلم والعدوان الذى وقع علينا وليكونوا عند مهاجمتنا بعد أن يتبينوا عدالة قضيتنا اعوانا لنا على استرداد حقنا من ظالمنا وليجاهدوا معنا فى سبيل مقاومة هذا المبدأ الخطر وهو تحكم فرد فى شعب واستخدام السلطة الاستثنائية فى القضاء على الهيئات والأفراد والجماعات والمنشآت بلا عاصم من شرع أو قانون .

وليعذرونا اذا دفعنا الظلم الى الانتصار ، وادى بنا الضغط

الى الانفجار فما كان من المعتدين من--دافع عن نفسه ومن مات دون عرضه فهو شهيد ومن مات دون ماله فهو شهيد ومن مات دون دينه فهو شهيد .

لقد كتب أحد حضرات الفضيلة رؤساء المحاكم الشرعية مقالا مطولا خلاصته ان الايمان قيد القتل وان القتل سنة الخوارج وجزاؤهم القتل ونحن مع فضيلته في كل ما قرر من ذلك - وكان من تمام البحث واستيفائه ان يقول فضيلته : ان الحاكم الظالم جزاؤه العزل وأن الثائر على الظلم ليس من الخوارج في شيء وان الأمة التي تهاب ان تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منها وبطن الأرض خير لها من ظهرها .

ولقد اصدر حضرات اصحاب الفضيلة العلماء الرسميين بيانا في تحريم القتل وجزاهم الله عن البيان جزاء الاحسان ونحن بما قالوا نقول ولما قرروا نسمع ونطيع وننتظر منهم بعد ذلك ان يردعوا الظالمين عن الظلم بالحكمة والموعظة الحسنة والنصيحة والقول اللين فالظلم ظلمات يوم القيامة ولعن الله قوما ضاع الحق بينهم .

ولقد كتب الاساتذة « حامد جودة » وعباس العقاد وعبد القادر المازني « مقالات مطولة لم يكن في وسعنا ان نبين لهم فيها وجه الحق او نرد على ما جاء بها من اتهام لحرماننا ظلماً من حق الكتابة والنشر وبخاصة تلك السقطة او النكتة التي ساقها الاستاذ العقاد - سامحه الله - عن الفتنة الاسرائيلية ولكننا مع ذلك نلتمس له العذر امام دعايات الحكومة الداوية ومزاعمها الباطلة واتهاماتها الكثيرة ولكن نناشدهم الله والحق وشرف المهنة وكرامة الصديق والذمة ان يتحروا الحقيقة والا يهاجموا احداً بعد اليوم بغير برهان فأفطع الجرائم الكذب والافتراء والتماس العيب للبراءة (انما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله

وأولئك هم الكاذبون) (ومن جاء بالصدق وصدق به فأولئك هم
المتقون) ..

وعلى الذين يحرمون أسلوب (العمل المباشر) ونحن منهم -
إن يدافعوا عن الحريات ويمهدوا السبيل أمام الدليل والبرهان
والحجة والاقناع كذلك وحده هو الذى يحول دون الالتجاء الى
القوة والعنف ومن سد في وجهه باب الحلال المشروع لم يجد
أمامه غير الحرام الممقوت والخير دواء الشر (إن الحسنات يذهبن
السيئات ذلك ذكرى للذاكرين) .

وأنا نشهد الله تبارك وتعالى على سمو مقاصدنا ، ونبل
غاياتنا ، وشرف وسائلنا ، وبراءة ساحتنا . وأنا لا نريد بهذه
الأمة إلا الخير والصلاح ونسأله تبارك وتعالى أن يفتح بيننا وبين
قومنا بالحق وهو خير الفاتحين وسنجاهد في سبيل حقنا
ما وسعنا الجهاد فإن أعوزتنا الحياة الشريفة العزيزة فلن يعوذنا
الموت الكريم المجيد (وسينصر الله من ينصره إن الله لقوى عزيز)
والله أكبر والله الحمد ..

الاخوان المسلمين

رد فضيلة الأستاذ المرشد العام للإخوان المسلمين

على مذكرة عبد الرحمن عمار بك عن جماعة الإخوان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى يقول الحق وهو يهذى السبيل وصى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد ، فقد تقدم سعادة وكيل الداخلية عبد الرحمن عمار بك بمذكرة ضافية بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٨ عن تاريخ الاخوان المسلمين وغايتهم ووسيلتهم ، وطلب فى نهايتها اتخاذ التدابير الحاسمة لوقف نشاط هذه الجماعة التى تروع أمن البلاد فى وقت هى احوج فى الداخل وجيوشها فى الخارج .

وقد اتخذ دولة الحاكم العسكرى من هذه المذكرة سبباً لاصدار الأمر العسكرى بحل (جمعية الاخوان المسلمين) ومصادرة أنديتهم وأموالهم وأملاكهم ونشاطهم فى جميع انحاء البلاد واعتقال رؤسائهم وكثير من اعضاء هيئتهم بالجملة فى كل مكان ، وعلان حرب عنيفة لم توجه الى الصهيونيين الذين شرعت الاحكام العسكرية واذن بها من أجل اتقاء شرهم . . واقراراً للحق أردت ان اناقش ما جاء فى هذه المذكرة ليرى الراى العام المصرى والعربى والاسلامى تفاهة هذه الأسباب ومدى العدوان الذى وقع على اكبر مؤسسة اسلامية شعبية نافعة فى مصر أدت للوطن وللدين أجل الخدمات طوال عشرين عاماً كاملة .

بطلان دعوى الاجرام والارهاب :

يقول وكيل الداخلية فى مذكرته « ولقد تجاوزت الجماعة

الأغراض « المشروعة إلى أغراض يحرمها الدستور وقوانين البلاد
فهدفت إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة
والإرهاب ولقد أمنت في نشاطها فأتخذت الإجرام وسيلة لتنفيذ
مراميها » وأخذ سعادته بعد ذلك يستشهد ببعض الحوادث
ويورد « بعض أمثلة قليلة لهذا النشاط الإجرامى كما سجلته
التحقيقات الرسمية » وذكر ثلاث عشرة حادثة كلها مردوده
ولا توصل إلى ما يريد سعادته من ادانة هيئة الإخوان المسلمين
ووصف نشاطهم القانونى المثير بأنه نشاط إجرامى .

وهذا القول منقوض من أساسه فلم يكن الإجرام يوماً من
الأيام من وسائل هيئة الإخوان المسلمين فإن وسائلهم ظاهرة
معروفة : فهذه المحاضرات والدروس والرسائل والصحف
والاندية والدور والمساجد والمنشآت ناطقة بأن وسائل هيئة
الإخوان المسلمين لم تتعارض مع القانون في يوم من الأيام .

ويكفى للرد على سعادة الوكيل أن القانون حمى هذا النشاط
عشرين سنة ولم يستطع أحد الاعتداء عليه إلا في غيبة القانون
وفي ظل الحكم العرفى الاستثنائى الفردى البحت - والذي ينص
الدستور في المادة ١٥٥ بأنه إذا عطل الحريات فإن ذلك لا يكون
إلا تعطيلاً مؤقتاً ينتهى هذا التعطيل بانتهاء الأحكام العرفية أما
ما عدد سعادته من الحوادث فما هى ذى حقيقتها في وضعها
الصحيح :

أولاً - الجناية العسكرية العليا رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٤٢ قسم
الجمرك وقد كان موضوع الاتهام فيها الدعاية للمحور وشاء ذوو
الأغراض أن يقحموا فيها الإخوان المسلمين وادعى أحد المتهمين

بأنه عرض على الاستاذ البنا شخصياً أنواعاً من السلاح والعتاد الألماني وأن الاستاذ البنا سر بذلك ورحب بالحصول على هذه الأسلحة وأن الوسيط في ذلك أخوان من أخوان طنطا وقد قبض عليهما فعلا وقضيا في السجن ثمانية أشهر ونصف وماذا كانت النتيجة بعد ذلك ؟ ؟

كانت النتيجة إن كذب هذا المدعى نفسه حينما ضيق عليه المحقق الخناق وهدده بالمواجهة وحكم ببراءة الأخوين براءة نقية واضحة كاملة فهل تصلح مثل هذه النتيجة تكأة للاتهام أمام سعادة وكيل الداخلية وهو من رجال القانون ! !

ويتصل بهذه القضية ما ذكره سعادة الوكيل من موافقة الاستاذ حسن البنا على تقرير ل أحد اخوان طنطا وكتابته بخطه انه بما ورد فيه . وعرض الموضوع على هذه الصورة فيه انتقاص للحقيقة فلقد كان التقرير مطولا وكانت اشارتي عليه بالموافقة على بعضه وتعديل بعضه ولو كان في هذا التقرير ما يؤخذ عليه لحكم صاحبه ولما صدر قرار المحكمة ببراءته فقد كان أحد المتهمين المقبوض عليهما في الجناية السابقة .

ثانيا - الجناية رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٤٦ قسم ثان بور سعيد ويعلم الخاص والعام ان الاخوان المسلمين كانوا معتدى عليهم فيها ولم يكونوا معتدين فقد اخذوا على غرة وحوصرت دارهم وحرق ناديم الرياضي ولم تثبت ادانة أحد منهم في شيء ولم يكن القتل الذي قتل خصما من خصوم الاخوان ولكنه كان صبياً في الطريق - جعله الله لاهله ذخراً - ولكن سعادة الوكيل يأبى الا أن يجعله خصماً من خصوم الاخوان ليوهم الناس انهم يعتدون على خصومهم بالسلاح .

ثالثا - بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ضبط بعض افراد

الهيئة بمدينة الاسماعيلية يقومون بتجارب لصنع القنابل والمفرقات وهى واقعة لا أصل لها بتاتا فيما اذكر وانى اسائل سعادة الوكيل : من هؤلاء الاشخاص وهل حوكموا وبماذا حكم عليهم لان الاخوان بالاسماعيلية معروفون كقلق الصبح ولا اذكر ان أحدا منهم وجه اليه مثل هذا الاتهام فى يوم من الايام .

رابعا - والشخص الذى ادين فى قضية الجناية رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٤٦ قسم عابدين بمناسبة حوادث ١٩٤٦/١٢/٢٤ لم يثبت انه امر بهذا من قبل الاخوان او اشترك معه فيه أحد منهم وقد كانت هذه الحوادث شائعة فى ذلك الوقت بين الشباب بمناسبة الفورة الوطنية التى لازمت المفاوضات السابقة ولقد حدث بالاسكندرية اكثر مما حدث بالقاهرة وضبط من الشبان عدد اكبر وصدرت ضدهم احكام مناسبة ولم يقل أحد انهم من الاخوان المسلمين فتحميل الهيئة تبعة هذا التصرف لاحق فيه ولا مبرر له .

خامسا - حادث اشتباك الجواله بأمور الوايلى يوم ١٩٤٧/٦/٢٩ حادث عادى ولم يكن فيه اعتداء بالمعنى الذى صورته سعادة الوكيل فقد اعترض المأمور ورجاله سير طابور نظامى من جواله الاخوان المسلمين وأراد منعهم بالقوة واشتبك قائدهم وأشيع بينهم ان المأمور قد مزق المصحف الذى يحمله أحدهم فثارت نفوسهم ثم انتهى الأمر بالتفاهم كما تنتهى عادة مثل هذه الاحتكاكات بين الجمهور والبوليس فى أى اجتماع من الاجتماعات يتصرف فيه رجل البوليس بغير الكياسة واللياقة والمناسبة للموقف .

سادسا - الجناية رقم ٤٧٢٦ لسنة ١٩٤٧ ثبت أن الذى اتهم فيها غير مسئول عن عمله وسقط الاتهام ضده ولازال فى المستشفى الى الآن فما وجه الاستشهاد بها فى مذكرة رسمية وهل تكون هيئة الاخوان مسئولة عن عمل شخص يتبين انه هو نفسه غير مسئول عن عمله .

سابعاً - هؤلاء الخمسة عشر الذين ضبطوا في ١٩/١/١٩٤٨ بعضهم من الاخوان ومعظمهم لا صلة له بالاخوان أصلاً ولقد برروا عملهم بأنهم يستعدون للتطوع لاتخاذ فلسطين حينما ابطأت الحكومة في اعداد المتطوعين وحشد المجاهدين الشعبيين وقد قبلت الحكومة منهم هذا التبرير وافرجت عنهم النيابة في الحال فما وجه ادانة الاخوان في عمل هؤلاء خصوصاً لوحظ أنه نص في قرار النيابة بأن الحفظ كان لنيل المقصد وشرف الغاية ..

ثامناً - والجنائية رقم ١٤٠٧ لسنة ١٩٤٨ كوم النور كان الاشتباك في حادثتها لاسباب عائلية بحته لا صلة لها بالرأى وان كان كل فريق من الفريقين ينتمى الى هيئة من الهيئات وكثيراً مايقع مثل هذا الاشتباك في القرى بين من لا صلة لهم بحزب أو هيئة .

تاسعاً - وما نسب الى الاستاذ الشيخ محمد فرغلى (١) في المذكرة لزال رهن لتحقيق ومن الانصاف انتظار ما يسفر عنه ولكن المعروف رسمياً وعند الجميع أن الشيخ محمد فرغلى هو رئيس معسكر النصيرات اولا ومعسكر البريج ثانيا بجوار غزه وأنه تطوع للجهاد من قبراير سنة ١٩٤٨ الى الآن ولازم متطوعى الاخوان في هذه المنطقة طوال هذه الفترة واسندت اليه قيادتهم واقرته قيادة الجيش المصرى على ذلك كما ان فضيلة الشيخ محمد فرغلى كان من اعضاء المجاهد الكبير « عبد القادر بك الحسينى » وكان ممن يسهلون له مهمة الحصول على ما يريد فالاتهام قبل التحقيق ظلم صارخ وقد سألت الشيخ فرغلى النيابة ثم افرجت عنه وان كان الأمر العسكرى قد صدر بعد ذلك باعتقاله (٢) .

(١) لقد براته المحكم التى نظرت قضية سيارة الجيب وثقت عنه ما وجهت اليه السلطة من اتهام .

(٢) ظل الشيخ فى مستشفى صدناوى ولم تعرف السلطة ذلك الا فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨ فوضعت حجرته تحت الحراسة .

عاشرا .. وحادى عشر - أماما يتصل بحوادث كفر بدارى ومنية البرامونى فالثابت والمعروف أن اساس النزاع واصل الاتهام فيها أن عمدة كل منهما يريد الا تقوم فى القرية أية جماعة يكون لها مظهرا وكيانا وكلا العمدين صهر للآخر وخطتهما فى ذلك واحدة وقد كان الاخوان هدفا لاضطهادهما اضطهادا قاسيا ولولا ما فى انفسهم من ايمان لما ثبتوا له ساعة من نهار .

ثانى عشر - وخطابات التهديد التى ذكرها سعادة الوكيل تحدث فيها سعادته مع الاستاذ صالح ع شماوى ورد عليه مدير الجريدة رسميا بخطاب مسجل نفى فيه بشدة هذا الاتهام ورجاه أن يقف موقفا حازما مع هذه الشركات التى تتهم المصريين بالباطل وانا لندرجو أن يتفضل سعادته ببيان مقدار هذه الأموال التى امتصها الاخوان بالفعل وسعادته يعلم تمام العلم أن الاخوان ليسوا هم الذين يحسنون امتصاص أموال الشركات أو غير الشركات .

وقد انتقل سعادته بعد ذلك الى اتهام الهيئة باثارة الشغب فى معاهد التعليم وهى تهمة باطلة يشهد ببطلانها الاساتذة أولا ورجال الأمن بعد ذلك لو خلوا الى انفسهم واستنطقوا ضمائرهم غير متأثرين باتجاه خاص - ولقد كان كثير من الناس يميئون على طلبية الاخوان الاغراق فى الهدوء والمبالغة فى الانصراف الى الدرس فيجيبون بأن واجبهم الاول أن يكونوا طلابا ولقد تخرج فى ظل الدعوة مئات الطلاب من مختلف المعاهد فكانوا من أوائل الناجحين فى شهاداتهم وكانوا من أفاضل الموظفين فى أعمالهم ..

والحوادث التى ذكرها سعادة الوكيل لا تنتهى ابدأ ما يريدو لا تسأل عنها هيئة الاخوان المسلمين فقد كان ولا يزال معلوما أن عنصرا جديدا طرا على المعاهد والمدارس بعد الحرب الماضية كان له أثر عميق فى توسيع الخلاف وتعميقها بين الطلاب واستغلال التعصب للحزبية السياسية اسوء استغلال ودفع المواقف الى العنف

والاحتكاك والله يشهد والمنصفون أن طلاب هيئة الإخوان المسلمين كانوا هم أكبر ملطف لحدة هذه الظاهرة وأول المناهضين لها والواقفين في وجهها وفي كل هذه الحوادث كان أعضاء هيئة الإخوان المسلمين في موقف المدافع دائماً ولازالت جميعاً تحت التحقيق ومن الثابت أن الطالب الذي استشهد في مدرسة شبين الكوم هو أحد طلاب الإخوان المسلمين وقد اخفت المذكرة عمداً هذه النقطة ليظهر الإخوان بمظهر المعتدى مع أنهم المعتدى عليهم .. وعرضت بعد ذلك الى حادث الخازندار بك وكل ذنب الإخوان المسلمين فيه أن أحد المتهمين أشاع أنه سكرتير خاص للاستاذ البنا مع أن هذه الصلة لم تثبت في التحقيق وإن اصررت المذكرة على وصفها بالثبوت مع أنه على فرض ثبوتها فلا يمكن أن تتخذ سبباً لادانة هيئة الإخوان المسلمين .

وقد حمل سعادة الوكيل - في مذكرته - الإخوان المسلمين تبعة حوادث ١٩٤٨/١٢/٤ في الجامعة وكلية الطب وحوادث ١٩٤٨/١٢/٦ بالمدرسة الخديوية مع أن المعروف أن هذه الحوادث بدأت مظاهرات سلمية بمناسبة موقف حاكم السودان العام من مصر والمصريين وبعثة المحامين ثم تطورت بعد الاحتكاك برجال البوليس الى تلك النتائج المؤسفة حقاً ولم يكن دور الإخوان فيها اظهر من دور غيرهم من الطلاب والمقبوض عليهم الآن معظمهم من غير الإخوان ولم يعلن بعد قرار الاتهام ولم يثبت أن لهيئة الإخوان يدأ في التحريض على هذا الذي حدث فتحمل الإخوان هذه التهمة سبق لكلمة القضاء .

أما حادث سيارة المتفجرات فقط ضبط فيه عدد كبير من الشباب من مختلف الهيئات ولازال التحقيق يدور فيه بتسكتم شديد ويقول وكيل الداخلية (أن ملابسات هذا الحادث كشف أن جماعة من الإخوان المسلمين يكونون عصاة إجرامية .. الخ) ومقتضى هذا القول لو أن الأمور تسير في حدودها الطبيعية أن

تنتظر الحكومة نتيجة التحقيق فإذا ثبت على هؤلاء المقبوض عليهم اخذوا بجرمهم ومن غير المعقول أن تؤخذ الهيئة بتصرفات بعض اعضائها . وتقول المذكرة نفسها : انهم كونوا من انفسهم عصاة أخرى تتناقى اغراضها ووسائلها مع اغراض الجماعة ووسائلها القانونية السليمة » ومن هذه المناقشة الهادئة يتضح لكل منصف أن جميع هذه الحوادث المادية الفردية لا يمكن أن تكون دعوة الاخوان بهذا اللون وقد مكثت عشرين عاما صافية نقية ، او تنهض دليلا على انهم عدلوا عن وسائلهم القانونية الى وسيلة اجرامية وبالتالي لا يمكن أن تكون بمفرداتها او بمجموعها - وقد حشدتها المذكرة هذا الحشد المقصود سببا في هدم بناء اصلاحي ضخّم جنت منه مصر والبلاد العربية والاسلامية ابرك الثمرات بل أن الدليل القاطع الدامغ ينادى ببراءة الاخوان المسلمين من هذا الاتهام فهذه دورهم وشعبهم واوراقهم وسجلاتهم ومنشأتهم وقد وضعت كلها تحت يد البوليس في جميع انحاء المملكة المصرية فلم يعثر في شيء منها على ورقة واحدة تصلح أن تكون دليلا او شبه دليل على هذا الانحراف المزعوم - بل لم تجد الحكومة امامها الا المدارس تقدمها للمعارف والمشافي والمستشفيات تقدمها لوزارة انصحة والمصانع والمعامل تقدمها لوزارة الصناعة والتجاري وكفى بهذا شرفا واشادة بمجهود الاخوان الاصلاحية النافعة لهذا الوطن العزيز .

« وبعد » من تمام الفائدة بعد هذه المناقشة الهادئة أن نتناول بعض هذه النقاط التكميلية بشيء من البيان والتوضيح :

بين الدين والسياسة :

اشارت مذكرة وكيل الداخلية الى ان الاخوان اتخذوا من

(١) اصدرت المحكمة في ١٧/٢/١٩٥١ حكما وقد برا الاخوان من كل ما نسب اليها من اتهامات وادانت الحاكم العسكري ودمقته بالتدخل في التحقيق وفي تعذيب المتهمين .

الدين وسيلة لخوض غمار السياسة وأنهم أرادوا بذلك الوصول الى الحكم وقلب النظم المقررة في البلاد وكل من اتصل بالاخوان ودرس نظمهم يعلم تمام العلم بطلان هذا الاتهام وكل ما هنالك ان الاخوان كهيئة اسلامية جامعة مزجت الوطنية بروح الدين واستمدت من روح الدين اسماً معاني الوطنية ولم تبتدع ذلك ابتداء ولم تخترعه اختراعاً وانما هي طبيعة الاسلام الخفيف الذي جاء للناس ديناً ودولة وكل مواقف الاخوان في ميدان السياسة مواقف وطنية خالصة بريئة كل البراءة عن حسب الدنيا أو الرغبة في الوصول الى الحكم أو الغنيمة تهدف الى اصلاح النظم المقررة في البلاد حتى تتفق مع دينها وعقيدتها ونص دستورها الذي ينادى بأن دينها الرسمي هو الاسلام .. وليس الاوراق التي توجد بأيدي الافراد وفي حيازتهم حجة على هيئة عاشت تعمل وتجاهد في حدود ظاهرة عشرين عاماً كاملة ؛ ولكن الحجة هي قوانين الهيئة ولوائحها ونشراتها التي اعتمدتها جهات الاختصاص ومنذ صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم جماعات البر والاعمال الخيرية حدد الاخوان المسلمون نواحي نشاطهم تحديداً واضحاً دقيقاً ووضعوا لكلتا الناحيتين نظاماً دقيقاً ولوائح مفصلة اعتمدتها وزارة الشؤون الاجتماعية وفيها بيان غايتهم ووسيلتهم كاملة وساروا في حدود هذه الاوضاع يلتزمون بها بكل دقة الى الآن وليس من هذه الوسائل : الجريمة ولا الارهاب كما تريد المذكرة أن تقول .

الاخوان وفلسطين :

ولعل الذي يسر للحكومة سبيل هذا الاتهام وسهله عليها واوجد بين يديها بعض الشبهات لا الادلة عليه هو عمل الاخوان وجهادهم في سبيل فلسطين وان كان هذا من انصع الصفحات وامجدها في تاريخ دعوتها - فقد احتاجت فلسطين الشقيقة الى السلاح قبل التقسيم باشهر ونشطت في جمعه بعض الهيئات واذنت الجهات المختصة من طرف خفي بهذا الجمع وشجعت

الاخوان على التعاون مع تلك الهيئة باعتبارهم أقدر الناس على بذل هذه المعونة لانتشار شعبهم وامتداد دعوتهم الى كل مكان فأبلى الاخوان في ذلك أحسن البلاء وكانوا عند حسن الظن بهم .

وأعلن التقسيم ونشبت الثورة في فلسطين والتحم العرب واليهود في معارك شعبية وللأخوان في فلسطين أكثر من عشرين شعبة في الشمال والوسط والجنوب وتدفق سيل الأهلين من الفلسطينيين يريدون شراء الأسلحة من مصر وفتحت الحكومة المصرية لهم الباب وعقدت في الجامعة العربية عدة اجتماعات وافتتحت لجنة لمساعدة هؤلاء الأهلين حتى يحصلوا على ما يريدون وقبل الأخوان رسمياً في هذه اللجنة وتطوع بعض شبابهم لهذه الغاية وتركوا مصالحهم وراءهم ظهرياً وبذلوا في ذلك غاية المجهود وقد بذلوا كل ما يستطيعون واحتملوا كثيراً من التضحيات المالية في هذا السبيل وبخاصة بعد أن عدلت الحكومة عن خطتها وصادرت كثيراً من المشتريات التي اشترت لاهالي فلسطين بمعرفتهم أو عن طريق الأخوان وكان جزاء هؤلاء الأخوان أخيراً السجن وسوء الحساب .

واقترت الجامعة العربية فكرة التطوع فتقدم اليها الآلاف من شباب الأخوان يريدون الموت في سبيل الله ، وظلت الحكومة والجامعة مترددتان بين الاقدام والاحجام والحماسة تشدد والنفوس تغلى مما دعا المركز العام الى أن يبعث بمائة الى معسكر قطنة بسوريا وهي كل ما استطاع أن يقنع المسئولين هناك بقبوله ولكن ذلك لم يشف غلة الأخوان فاستأذنوا في اقامة معسكر خاص لهم بالقرب من العريش يمارسون فيه التدريب استعداداً لدخول فلسطين وأذن لهم بذلك واقاموا معسكراً كبيراً للعدد منهم يزيد عن المائتين يمدهم فيه المركز العام بكل ما يحتاجون من ادوات وتمارين وسلاح وعتاد باذن الحكومة وعلمها حتى تدريبهم ودخلوا فلسطين في مارس ١٩٤٨ أى قبل دخول القوات النظامية بأكثر من شهرين

واحتلوا هناك معسكر النصيرات جنوبي غزة وكان لوجودهم هناك احسن الاثر في رد عدوان اليهود وطمأنينة السكان وتحركت الحكومة وهيئة وادى النيل العليا لانتقاد فلسطين واعدت معسكرها بهاكتيب لتدريب المتطوعين تقدم اليه اكثر من الف اخ انتحت منهم اكثر من ستمائة على دفعات جهزتهم الحكومة ودخلوا مع القوات النظامية ووزعوا على مختلف الجهات وظفروا بحمد الله بتقدير كل من عرفهم او اتصل بهم او رأى حسن بلائهم واخلص جهادهم فقد رابط الاخوان في « صور باهر » وفي « بيت لحم » وعلى مشارف « القدس » واقتحموا « رامات راحيل » في جبهة الوسط واحتلوا معسكر النصيرات والبريج ونسفوا مستعمرة « ديروم » واشتركوا في معارك « عسلوج » وحاصروا « المستة وبيروت اسحق » وترددت نقطهم الثابتة والمتحركة في كل مكان في جبهة الجنوب واستشهد منهم قرابة المائة وجرح نحو ذلك واسر بعضهم وكانوا مثال البسالة والبطولة والعفة والشرف وحب الاستشهاد فكان طبيعيا ان تحصل الحكومة على بعض عتباد لم ينقل وأن تجد في بعض الأماكن بقايا من هذه المخلفات ولكن ليس معنى هذا أبداً ان الاخوان المسلمين المؤمنين المجاهدين المحسنين قد اصبحوا خطراً يهدد سلام الاهلين في الداخل وهم دعائهم وسلامة الجيوش في الخارج وهم زملاؤهم .

الدوافع الحقيقية في موقف الحكومة :

مستحيل ان يكون الدافع الحقيقي لهذه الخطوة الجريئة من الحكومة مجرد الاشتباه في مقاصد الاخوان او اعتبارهم مصدر تهديد للأمن والسلام وهو ما لم يقم عليه دليل ولا برهان ولكن الدافع الحقيقي فيما تظن هو انتهاز الاجانب فرصة وقوع بعض الحوادث مع اضطراب السياسة الدولية وقلق الموقف في فلسطين

وتردد سياسة مصر بين الاقدام والاحجام فشددوا الضغط على الحكومة وقد صرح بذلك سعادة عمار بك نفسه وأقر بأن سفراء بريطانيا وأمريكا وفرنسا قد اجتمعوا في فايد وكتبوا للدولة النقراشى باشا في صراحة بأنه لابد من حل الاخوان المسلمين وكان في وسع دولته أن يزجرهم عن مثل هذا التدخل في شأن داخلي بحث وان ينظرهم حتى تظهر نتيجة التحقيقات أو أن يتعاون مع المسؤولين في الاخوات على ازالة هذا الوهم من انفسهم ولكنه بدلا من ذلك استجاب لهذه الرغبة الأجنبية واصدار قرار الحل فاشمت الاعداء واحزن المؤمنون الاتقياء .. وهكذا يقيم الشواهد كل يوم على أن مصر للاجانب قبل ان يكون لأهلها منها نصيب وان خلاصة شعبها لا مانع من أن تقدم حرياتها قربانا لارضاء السفراء ورعايا الدول التي طالما ناصبتنا العداء وانزلت بنا البلاء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

ويكون لما يشاع من قرب الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية اصل في هذه الخطوة - ايضا - كما قد يكون للموقف الحزبي والتأهب للانتخابات القادمة دخل كذلك والعلم بالحقيقة عند الله .. والله عاقبة الأمور .

التعسف في التنفيذ :

ولقد كان الأمر العسكري غريبا في نفسه وفي طريقة تنفيذه فلا يمكن أن يقول انسان بان حل هيئة من الهيئات يستلزم اتهام كل ما يتصل بها أو حمل اسمها بالجريمة والعدوان ومصادرته في حريته وماله وعمله ومهاجمته في كل مكان ولئن جاز في عرف الأحكام العسكرية أن تحل الهيئات فما بال الشركات التي لا صلة بينها وبينها الا مجرد الاسم مع تمام الفصل في كل الاعمال ونواحي النشاط :

ان شركة المناجم والمحاجر العربية – وشركة الاعلانات الغربية – وشركة الاخوان للنسيج وشركة دار الاخوان للصحافة – وشركة دار الاخوان للطباعة – وشركة مدارس الاخوان بالاسكندرية . كلها شركات لا صلة لها بالهيئة جمعت رؤوس أموالها من أفراد بصفتهم الشخصية فكيف يصبح في ذهن أحد أن تصدر أموالها لا لشيء الا أنها تحمل اسم الاخوان .

وهذه العشرات من كرام الشباب لماذا يعتقلون بغير جريمة ولا سبب وتمنع عنهم أدواتهم الضرورية ويلقى بكثير منهم في سجون الأقسام مع المجرمين أمثال (صبيحة وعنتر والسيشاوي) وغيرهم من أرباب السوابق ومعتادى الإجرام ويتركون فريسة للبرد والجوع ولا يسمح لهم ان يقدم لهم الغذاء والغطاء وهذه الصحف الشخصية التي ليس لها صلة بالهيئة ولا تدعو لفكرتها من قريب أو بعيد لماذا تصدر ويصادروا أصحابها وعمالها في أعمالهم وموارد رزقهم – ولقد ضربت الرقابة الشديدة حول مسكن المرشد العام واحيط بسياج من رجال البوليس الملكى مزودين بموتوسيكل حتى اذا دخل أو خرج خارج ادركوه فقبضوا عليه كائنا من كان وذهبوا به الى أحد الأقسام حيث يقضى ليلة أو ليلتين أو ما شاء له حضرات الضباط ثم يعمل له بعد ذلك تشبيه وتحرر ويطلق سراحه أو يظل معتقلا الى ما شاء الله .

هذا الاسلوب من الحرب والتعسف لم تسلكه الحكومة مع الضهيونيين ولا مع أشد الأعداء عداوة للوطن والحرب على أشدها ولم يعمد اليه الانجليز ابان الحرب الماضية ولكن لجأت اليه الحكومة مع الإخوان المسلمين في هذا البيان .

حكم هذا الحل في فعله وآثاره :

كان هذا القرار فيما نعلم – باطلا شكلا لانه ليست هناك

جماعة اسمها جماعة الاخوان المسلمين وانما هناك جماعات اسمها
اقسام البر والخدمة الاجتماعية للاخوان المسلمين وهناك هيئة
الاخوان المسلمين العامة ولا شيء الا هذين الاسمين .

وباطلا موضوعا لأنه تجاوز لحقوق الحاكم العسكرى الممنوحه
له فى مرسوم الاحكام العرفية - ومناف لروح الغاية التى فرضت
من اجنها هذه الاحكام ومجال أن تطبق الاحكام التى فرضت
للسهيونيين على خصوم السهيونيين الالءاء .. لقد أوقف هذا
الحل نهضة اجتماعية كبرى تهيأ لها شباب هذا الجيل من ابناء
الوطن وأفضل العقائد وترك فى النفوس أعمق الآثار .

وسيقول التاريخ كلمته ويظهر المستقبل القريب آيته ولن
تستطيع القوة أن تمحو عقيدة أو تبدل فكرة (كذلك يضرب الله
الحق والباطل فاما الزيد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث
فى الأرض والعاقبة للمتقين) .



محمد فهمى أبو غدير

- تعرف الى استاذة فضيلة الأستاذ البنا مرشد عام
الاخوان المسلمين سنة ١٩٣٤ ..
- اختير سنة ١٩٣٧ عضواً بمكتب الارشاد العام عن
شباب الجامعة ..
- تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٩ واشتغل بالمحاماة ..
- اختاره الامام الشهيد في سنة ١٩٤٦ رئيساً للمكتب
الادارى للاخوان بمديرية أسسيوط وعضواً بالهيئة
التأسيسية ..
- اتخذ له مكتباً بالقاهرة سنة ١٩٤٩ بميدان العباسية
ليخدم ويعد قضايا الاخوان (مقتل النقراشي - سيارة
الجيب - الأوكار - الشروع في قتل حامد جودة)
وترافع في سيارة الجيب عن المتهم في قلب نظام الحكم ..
- اختارته الهيئة التأسيسية سنة ١٩٥٠ عضواً بمكتب
الارشاد العام عن الصعيد ..
- كان ممن نددتهم الهيئة التأسيسية ومكتب الارشاد
للتوقيع على الاخطار المقدم للحكومة في أكتوبر سنة
١٩٥٢ تنفيذاً لقانون الهيئات والأحزاب .

Bibliotheca Alexandrina



0399027

